

# هل لهم من مأوى؟ بحث في مجال توفير مأوى مؤقتة للأجئين السوريين في لبنان



ردمك: ٠٠-٢٥-٥٨٦-٩٩٥٣-٩٧٨

حقوق التأليف والنشر © ٢٠١٥  
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (IFI) في  
الجامعة الأميركية في بيروت.

جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن استنساخ هذا المنشور أو تخزينه في نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي  
وسيلة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو نسخه أو تسجيله أو غير ذلك، دون الحصول على إذن مسبق من البرنامج والمعهد.

إخلاء المسؤولية  
لا يتحمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بأي حالٍ من الأحوال، مسؤولية المواد ووجهات النظر الواردة في هذا التقرير.



يسعى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) إلى إيجاد مدن ومناطق حضرية مستدامة اجتماعياً وبيئياً، إلى جانب توفير المأوى المناسب للجميع. وقد صُمم البرنامج لمساعدة واضعي السياسات العامة والمجتمعات المحلية على إيجاد حلول عملية ودائمة ذات صلة بقضايا التحضر.

للمزيد من المعلومات:

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

المكتب الإقليمي لليونسكو

المدينة الرياضية - الجناح - بيروت

البريد الإلكتروني: [info.lebanon@unhabitat.org](mailto:info.lebanon@unhabitat.org)

الموقع: [www.unhabitat.org](http://www.unhabitat.org)



Issam Fares Institute for Public  
Policy and International Affairs  
معهد عصام فارس للسياسات  
العامة والشؤون الدولية

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بالجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة، في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

للمزيد من المعلومات:

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية (IFI)

الجامعة الأميركية في بيروت (AUB)

رياض الصلح - بيروت

البريد الإلكتروني: [ifi@aub.edu.lb](mailto:ifi@aub.edu.lb)

الموقع: <http://www.aub.edu.lb/ifi>

# هل من مأوى لهم؟

بحث حول توفير مأوى مؤقتة للاجئين السوريين  
في لبنان

## فريق الإعداد والمؤلفون

ناصر ياسين، مدير البحوث في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية وأستاذ محاضر في السياسات والتخطيط، الجامعة الأميركية في بيروت.  
طارق عسيران، مدير برنامج UN-Habitat في لبنان.  
ريما الراسي، منسقة برنامج الشؤون الدولية والأبحاث المتعلقة باللاجئين في معهد عصام فارس (٢٠١٣ - ٢٠١٥).  
مروى البستاني، باحثة في التخطيط العمراني، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، لبنان.

## فريق الباحثين

أماني مجذوب، باحثة مساعدة، معهد عصام فارس.  
لين رجب، متدرّبة في وحدة السياسات والبحوث والتحليل، برنامج UN-Habitat.  
سيما غدار، باحثة مساعدة، معهد عصام فارس.  
طارق خير الدين، متدرّب في وحدة السياسات والبحوث التحليل، برنامج UN-Habitat.  
هيا الأتاسي، متدرّبة في برنامج البحوث المتعلقة باللاجئين، معهد عصام فارس.  
أكرم المهيني، متدرّب في برنامج البحوث المتعلقة باللاجئين، معهد عصام فارس.

## مراجعة وتحرير

نرمين الحر، محررة، معهد عصام فارس.

# كلمة شكر

نتوجّه بالشكر الى الذين ساهموا في إعداد هذا التقرير من خلال تقديم آرائهم السديدة وخبراتهم القيّمة. ونخصّ بالذكر ممثلي الحكومة اللبنانية، والمنظمات الوطنية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأكاديميين، وممثلي البلديات. أمّا خالص شكرنا فيعود إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة لما أظهره من التعاون وكرم الأخلاق.

هل من مأوى لهم؟

بحث حول توفير مأوى مؤقتة للاجئين السوريين في لبنان



# المصطلحات

ANERA	American Near East Refugee Aid المساعدة الاميركية للاجئين في الشرق الادنى
AUB	American University of Beirut الجامعة الاميركية في بيروت
CCECS	Center for Civic Engagement and Community Service مركز العمل المدني وخدمة المجتمع
DRC	Danish Refugee Council المجلس الدانمركي للاجئين
IFI	Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدوليّة
IHR	International Humanitarian Relief الإغاثة الانسانية الدولية
ILO	International Labour Organization منظمة العمل الدولية
IOs	International Organizations منظمات دولية
IS	Informal Settlements مناطق عشوائية غير رسمية
LCRP	Lebanon Crisis Response Plan خطة لبنان للاستجابة للأزمة
MoIM	Ministry of Interior and Municipalities وزارة الداخلية والبلديات
MoSA	Ministry of Social Affairs وزارة الشؤون الاجتماعية
NGOs	Non-governmental organizations منظمات غير حكومية
NPMLT	National Physical Master Plan for the Lebanese Territories المخطط التوجيهي للأراضي اللبنانية
NRC	Norwegian Refugee Council المجلس النرويجي للاجئين
PRS	Palestinian refugees from Syria اللاجئين الفلسطينيين الوافدين من سورية

RHUs	Refugee Housing Units وحدات سكنية للاجئين
UN	United Nations منظمة الأمم المتحدة
UN-Habitat	United Nations Human Settlements Programme برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNRWA	United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
UoMs	Unions of Municipalities إتحاد البلديات



# المحتويات

٠٤	كلمة شكر
٠٥	المصطلحات
٠٩	إخلاء المسؤولية
١٠	ملخص تنفيذي
١٤	مقدمة
١٤	أ. الخلفيّة
١٤	١. لبنان وأزمة اللجوء السوريّ
١٧	٢. البلدان المضيفة وقضيّة مخيّمات اللاجئين
١٧	٣. خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP) ٢٠١٥-٢٠١٦
١٨	ب. الأهداف
١٩	ج. المنهجية
١٩	د. هيكلية البحث
٢٤	الفصل الأول - التوصيات
٢٤	أ. التخطيط والتنسيق
٢٥	ب. المأوى وبدائله
٢٦	ج. السلامة والأمن
٢٦	د. التماسك الاجتماعي
٢٧	هـ. الإقتصاد وسبل العيش
٣٠	الفصل الثاني - النقاش حول إقامة مخيّمات رسمية للاجئين
٣٠	أ. إشكالية إقامة المخيمات الرسميّة
٣٣	ب. المفوضية: تحديد مخيمات اللاجئين والسياسات ذات الصلة ٢٠٠٩-٢٠١٤

٣٦	ج. سلامة اللاجئين وأمنهم
٣٦	١. هوية اللاجئين ومعضلة «عدم الاعتراف»
٣٨	د. التماسك الاجتماعي ودمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة
٣٨	١. التمييز الاجتماعي والإقصاء القانوني - السياسي
٣٩	٢. الإقصاء المادي
٤٠	هـ. اقتصاديات اللاجئين
٤١	١. اللاجئين والاقتصاد المحلي
٤٢	٢. سبل عيش اللاجئين
٤٣	و. دروس مستفادة من تجربة المخيمات الفلسطينية
٥٠	الفصل الثالث - خيارات المأوى في لبنان
٥٠	أ. استراتيجية المأوى ٢٠١٥
٥٢	ب. خيارات المأوى وسبل تأمين الحماية
٥٨	الفصل الرابع - الأطراف المعنية: تصورات ووجهات نظر
٥٨	أ. الأمن والاستقرار
٦٠	ب. التماسك الاجتماعي ودمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة اللبنانية
٦٢	ج. الاقتصاد وسبل عيش اللاجئين
٦٨	الفصل الخامس - توليفة
٧٤	الفصل السادس - خاتمة
٧٦	الملحقات
٧٦	الملحق I- تجربة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان
٧٦	١. بناء مخيمات اللاجئين الفلسطينيين
٧٦	٢. تنظيم المخيمات
٧٧	٣. الأزمات الأمنية والاشتباكات
٧٧	٤. عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل المخيمات
٧٨	٥. اللاجئين الفلسطينيون الوافدون من سورية
٨٠	الملحق II- مشاريع المأوى البديل في لبنان
٨٠	١. أبرز مشروعات المأوى البديل
٨٢	٢. مشاريع أخرى

# ملخص تنفيذي

أ. في ظلّ الأزمة السوريّة الممتدّة، تثير مسألة استضافة اللاجئيين السوريين في لبنان نقاشات حول أفضل الممارسات الممكنة في مجال الاستجابة الإنسانية لحماية اللاجئيين وتأمين أمنهم الغذائيّ، وسلامتهم الشخصية والجماعية، والمأوى.

ب. ونظراً لاستمرار أزمة اللجوء السوري واحتمال تداعياتها الأمنيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة على لبنان، يتعيّن تصميم حلول طويلة الأمد تلائم خصوصيّة المجتمع اللبنانيّ.

ج. وعليه، أجرى برنامج UN-Habitat ومعهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة بالجامعة الأميركيّة في بيروت دراسةً خلال السنة الفائتة تناولت مسألة استضافة اللاجئيين السوريين، وركّزت على موضوع إقامة مخيمات رسميةً تأويهم. تأتي خلاصات هذه الدراسة. بعد أكثر من أربع سنوات على بداية الأزمة، لتسلط الضوء على واقع الاستجابة لحاجات اللاجئيين مع الأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمعات المضيفة.

د. يدعم هذا التقرير أهداف «خطة لبنان للاستجابة للأزمة» (LCRP) التي وضعتها الحكومة اللبنانيّة بالتعاون مع الأمم المتّحدة ومنظمات دولية وأخرى غير حكوميّة، والتي ترمي إلى تحسين جودة التدخلات في مجال الاستجابة لوضع اللاجئيين.

هـ. يحيط هذا التقرير بالتحديّات الناشئة عن السياسات المعتمدة لتوفير المأوى للاجئيين السوريين في لبنان، مسلطاً الضوء على الحقائق الميدانية المعقّدة.

و. يزوّد التقرير الجهات المعنيّة، من مؤسّسات حكوميّة وسلطات محليّة ومنظمات دوليّة وغير حكوميّة، بتحليلات وتوقّعات تساعد في تعديل السياسات المتبّعة أو في صياغة آخر بكثير فعاليّة في السياق اللبناني. كما يساهم التقرير في إثراء الدراسات الأكاديميّة المتعلّقة بإقامة مخيمات للاجئيين وفي سدّ الثغرات الموجودة، ويرفع، استناداً إلى الأدلّة المستقاة من العمل الميدانيّ والمقابلات والمناقشات، توصيات تلائم الواقع اللبنانيّ.

ز. يسلط التقرير الضوء على دور البلديات في مجال الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان، ويوصي بالاعتراف بالبلديات كجهة أساسية معنية بإدارة ملف الإستجابة لحاجات اللاجئين، الى جانب الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية.

ح. وفي حين لا تقترح هذه الدراسة إنشاء مخيمات رسمية كحل مستدام لأزمة اللاجئين السوريين في لبنان، إذ إن هذا الحل قد فات أوانه، فإنها تشجع اعتماد نموذج ينطوي على مسارين متوازيين: أولاً، تحسين المأوى الحالية وترميمها إلى جانب تأمين مأوى بديلة (مثلاً Ghata، IKEA، إلخ)، و ثانياً، دعم المجتمعات اللبنانية الأكثر فقراً، وتحديد المناطق المتضررة من النزوح السوري الكثيف والمخيمات غير الرسمية المشيدة على أراضيها.

ط. يدعو التقرير المعنيين الى وضع خطة أمنية شاملة تعكس مبدأ عدم التمييز ضد اللاجئين، وتضمن صون كرامتهم واحترام حقوقهم الإنسانية، ويتم إنفاذها وفق الأصول. وتشمل التدابير المقترحة إلغاء حظر تجول اللاجئين السوريين وأتباع أساليب أخرى لضبط الأمن بما فيها دعم البلديات مالياً وفنياً لإجراء التدابير اللازمة. وأخيراً، ينبغي منح اللاجئين وضعاً قانونياً شفافاً يعنى بسلامتهم ويحمي حقوقهم.

ي. يتعين على المنظمات الدولية والغير الحكومية تفادي تجربة إيواء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وفي المقابل تصميم مبادرات تشجع العمل المشترك بين اللاجئين السوريين وأفراد المجتمعات المضيفة، ما يخفف من التوتر ويبدد الهواجس التي ترى في اللجوء تهديداً لكيانها وسلامتها.

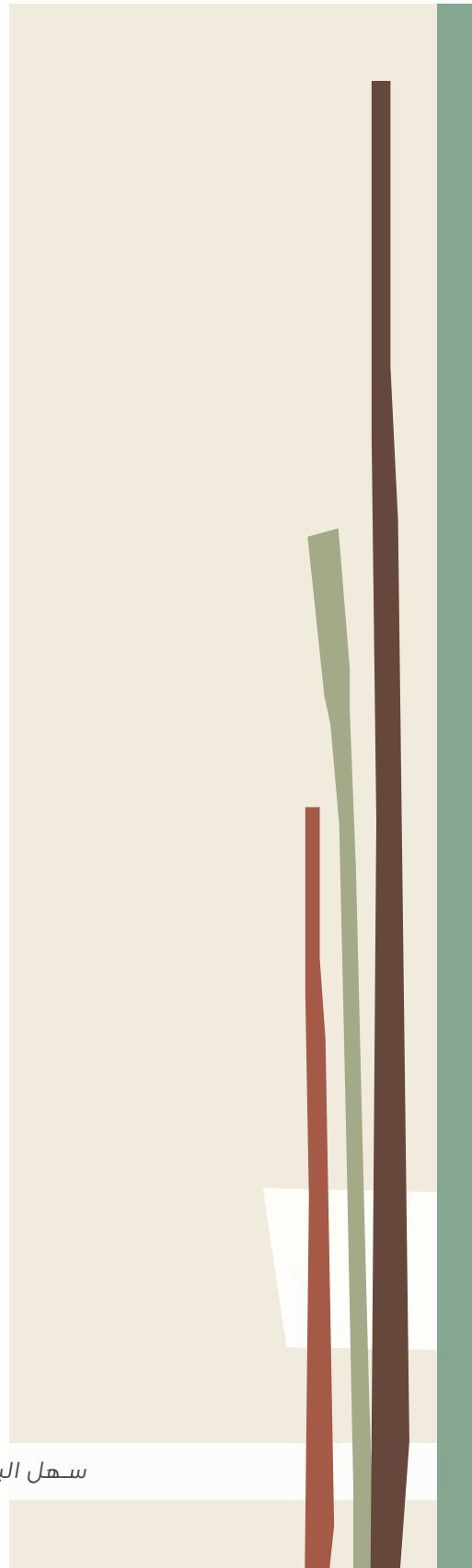
ك. من شأن هذه المشاريع أن تعود بالمنفعة على اللاجئين وعلى الإقتصاد اللبناني في الآن نفسه؛ فعسى أن تخفف هذه المشاريع من تهميش وإفقار كل من المجتمعات اللبنانية واللاجئين السوريين.

#### الخلاصة:

إن تجربة استضافة لبنان للاجئين السوريين تظهر أهمية السياق المحلي في تحديد شكل الاستجابة الإنسانية لأزمة اللجوء، كما تشير إلى ضرورة تكيف الإغاثة مع مقتضيات المجتمع اللبناني، الأمر الذي يدعو الى تدارس السياقات المحلية قبل اقتراح حلول واهية كحل إقامة مخيمات رسمية للاجئين الذي يتجاوز أثره للاجئين ليمتد إلى المجتمعات المضيفة وصولاً إلى إمكانية التأثير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في لبنان.



سهل اليقاع، لبنان، كانون الثاني ٢٠١٥، (UNHCR/ أ. ماك كونييل)





## أ. الخلفيّة

### ١. لبنان وأزمة اللجوء السوريّ

كان من المتوقَّع، وفقاً للخطة الوطنية الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية (NPMLT)، أن يصل عدد سكان لبنان إلى ما يقارب ٥,٢٣٠,٠٠٠ نسمة في العام ٢٠٣٠. ولكن مع أزمة اللجوء السوري، وصل عدد السكان إلى أكثر من ٥,٩٠٠,٠٠٠ نسمة في العام ٢٠١٥ متجاوزاً بذلك التوقّعات قبل ١٥ عاماً من حدوثها<sup>١</sup>. لا يشكل هذا التنامي السكاني غير المنتظر ضغطاً هائلاً على البنى التحتية والخدمات العامّة في البلاد فحسب، بل يطرح أيضاً مسألة تأمين مآوٍ لائقة باللجئين السوريين المنتشرين على الأراضي اللبنانية.

يُقال إنّ الأزمة السوريّة تسبّبت بواحدة من أكبر أزمات اللجوء منذ الحرب العالمية الثانية، فقد أدّى اندلاع الحرب في سوريا لعام ٢٠١١ إلى نزوح جماعي حيث التجأ معظم السكان إلى دول الجوار، وأبرزها لبنان والأردن وتركيا والعراق. وقد كان للبنان حصّة الأسد من هذا العبء الثقيل على بنيته الهشة، فقد استضاف نحو ١,١٧٢ مليون لاجئ مسجّل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اعتباراً من شهر آذار/مارس ٢٠١٥. وهكذا، يضمّ لبنان اليوم أعلى نسبة من اللاجئين على عدد السكان المحليين، ٢٦٪ مقارنة بغيره من البلدان المضيفة إذ تصل هذه النسبة إلى ٩,٥٪ من سكان الأردن، و ٣٪ من سكان تركيا، وأقل من ١٪ في مصر والعراق وشمال أفريقيا<sup>٢</sup>.

لم تعر السلطات اللبنانية في بداية الأزمة مسألة اللاجئين أهميّة تُذكر، إذ كان مرتقباً أن تخرج سورياً من دوامة الحرب بسرعة، كانت ضعيفة. وتنتهي، في هذا المقام، على الدور الذي لعبته الحكومة اللبنانية، بالتنسيق مع المنظمات الدولية (I/Os)، للحفاظ على الحدود مفتوحة، ليتمكن اللاجئين من عبور الحدود بسهولة حيث لاقوا ترحيباً من العائلات اللبنانية التي استضافتهم وأغاثتهم. ولعل حصول هذه الإستضافة تلقائياً، يمكن رده الى العلاقة اللبنانية - السوريّة المميّزة التي سبقت الحرب. وعلى هذا النحو، فإن العوامل التي تعين

١. استناداً إلى الخطة الشاملة NPMLT، يقدر معدل النمو السنوي بـ ٠.٩٢٪ بين ١٩٩٧-٢٠٣٠.

٢. استناداً إلى الإسقاطات لعام ٢٠١٥ الواردة في خطة لبنان للاستجابة للأزمة LCRP، ٦.

٣. صحيفة السفير، الثلاثاء ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، "لبنان بين طرفي نقبض: أكبر تشريد وأقل معونة".

على تحديد جغرافيا اللجوء السوري في لبنان تتضمن أولاً وجود عدد كبير من أرباب الأسر السورية العاملين في لبنان قبل بداية الأزمة؛ وتعود ثانياً إلى العلاقات الأسرية والاقتصادية والاجتماعية القائمة بين العائلات اللبنانية والسورية، وخاصةً في المناطق الحدودية.

مع استمرار الأزمة وازدياد عدد اللاجئين، باتت استضافة اللاجئين حملاً ثقيلاً ليس على الأسر اللبنانية المستضيفة فحسب، بل على كافة المؤسسات والقطاعات الوطنية كذلك. وبالرغم من أنّ الحكومة والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية سارعت للإستجابة للحالة الطارئة باقتراح حلول تعالج أبعاد الأزمة المتعددة، حالت احتياجات اللاجئين الملحة والتحديات المتمثلة بخصوصيات السياق اللبناني دون تمكّن الأفرقاء من بلورة خطة شاملة وطويلة الأمد.

إنّ قضية اللاجئين السوريين قد وضعت تحت مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية التي تتسّق بشكل وثيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات الإغاثة الدولية بغية استنباط الإستجابات لهذه الأزمة المتعددة الأبعاد. وقد أخذت العديد من المنظمات غير الحكومية زمام المبادرة في دعم اللاجئين السوريين من خلال تزويدهم باحتياجاتهم الأساسية وتوفير التعليم لأكثر عدد ممكن من الأطفال في ضوء التمويل المتاح والقدرة الإستيعابية للمدارس. إضافةً إلى ذلك، إنّ غياب سياسة رسمية للدولة اللبنانية تحكّم وتنظّم وجود اللاجئين، جعل من البلديات هيئات محلية مخولة رسم سياساتها الخاصة بهذا الشأن. وفي حين كانت الحكومة اللبنانية تمانع إقامة مخيمات رسمية للاجئين، جرّاء الاعتراضات والضغوطات السياسية، أخذت مخيمات غير رسمية تنشأ بصورة غير منتظمة في الشمال وفي البقاع لإستيعاب الأعداد المتزايدة من اللاجئين.

وفي نهاية كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٣، وصل عدد اللاجئين إلى ٨٣٥,٨٠٥ لاجئاً، ما يعني أنّ هذا العدد قد فاق عدد المسجلين في نهاية عام ٢٠١٢ بست مرات<sup>٤</sup>. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، وصل عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية إلى ١,١ مليون لاجئ سوري. إنّ هذه الزيادة المتواصلة لأعداد السوريين الوافدين الى لبنان، ولدت لدى المواطن اللبناني مخاوف من بقاء اللاجئين في لبنان لسنوات عديدة قادمة. وابتداءً من ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ فرضت الحكومة اللبنانية قيوداً على دخول السوريين عبر الحدود للحدّ من توافد اللاجئين ولتلافي انتهاكات أمنية محتملة في البلاد. رغم هذه الاجراءات، ما لبثت حدّة التوتر أنّ زادت بين المجتمعات المضيفة اللبنانية وبين اللاجئين السوريين، وإن بنسب متفاوتة وفقاً للمناطق<sup>٥</sup>.

٤. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، إجاهات التسجيل للاجئين السوريين ٢٠١٣.

٥. حرب، شارل وصعب، ريم (٢٠١٤)، التماسك الاجتماعي والعلاقات المتداخلة للجماعات: اللاجئين السوريون والمواطنون اللبنانيين في البقاع وعكار



# SYRIA REFUGEE RESPONSE

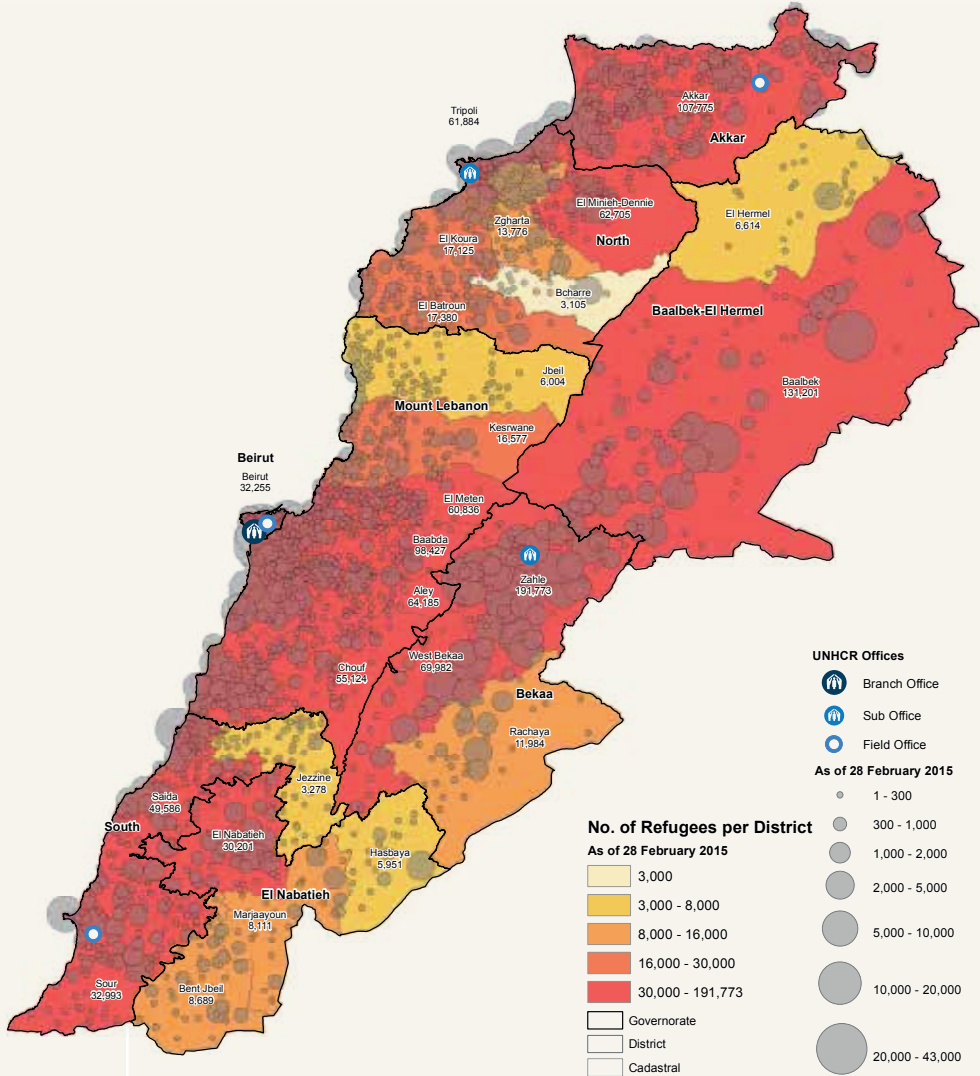
## LEBANON Syrian Refugees Registered

28 February 2015

UNHCR Lebanon - Beirut  
Country Office



Total No. of Refugees 1,178,038  
 Refugees Registered 1,167,521  
 Refugees Awaiting 10,517



The boundaries, names, and designations used on this map do not imply official endorsement of the United Nations or UNHCR. All data used were the best available at the time of map production.

Data Sources:  
 Refugee population and location data by UNHCR 28 February 2015. For more information on refugee data, contact Rana G. Ksaifi at ksaifi@unhcr.org  
 GIS and Mapping by UNHCR Lebanon. For further information on map, contact Jad Ghosn at ghosn@unhcr.org or Aung Thu WIN at wina@unhcr.org

Map of Registered Syrian Refugees in Lebanon as of February 2015.

## ٢. البلدان المضيضة وقضيّة مخيمات اللاجئين

تعدّ إقامة مخيمات للاجئين الطريقة المعتمدة غالباً من قبل البلدان المضيضة من أجل الضغط على المجتمع الدوليّ لتقديم المعونات للاجئين<sup>٦</sup>. وغالباً ما يفضل البلد المضيف أن تدير المنظمات الدوليّة مخيمات اللاجئين، وذلك لتقع إلى حدّ ما خارج نطاق مسؤوليته المباشرة. غير أنّ البلدان المضيضة للاجئين السوريين اتخذت، في استجابتها لأزمة اللاجئين، مواقفاً مختلفة. ففي حين قامت الحكومات الأردنية والتركّية، على سبيل المثال، بإدارة التمويل والخدمات والمراقب المقدّمة للاجئين السوريين ومن ضمنها إدارة المخيمات، رفضت الحكومة اللبنانية رسمياً إقامة مخيمات لإيواء اللاجئين السوريين<sup>٧</sup>.

وهكذا، أثارت مسألة استضافة اللاجئين السوريين وضمان حمايتهم نقاشاً عاماً في لبنان في ضوء موقف الحكومة، حيث تداول المعنيون مختلف الخيارات والحلول المقترحة، ومن بينها اقتراح إنشاء مخيمات للاجئين الذي كان موضوع تجاذب حادّ بين مختلف الأطراف المؤيِّدة أو الراضية لإقامة المخيمات. ولفهم الجدال القائم حول المخيمات، لا يتعيّن مقارنة حيثيات الأزمة الراهنة فحسب، وبإلزام النظر أيضاً إلى البعد التاريخي اللبناني والديناميات التي تولدت جرّاء النزوح السكاني بين البلدين، في ظل الروابط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجغرافية السابقة على الأزمة.

## ٣. خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP) ٢٠١٥-٢٠١٦

في بداية الأزمة ومع غياب موقف حكومي واضح، اتخذت مختلف المؤسسات الحكوميّة مواقف متباينة لكيفية استجابتها لأزمة اللاجئين السوريين، ممّا أفضى إلى ارتباك واسع النطاق على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، اتخذت بعض الجهات الحكوميّة موقف «عدم الاستجابة» (No response)، متوقّعة عودة قريبة للاجئين إلى سورية. وهكذا، في الوقت الذي كانت فيه بعض الوزارات معنيّة بالاستجابة الإنسانية للأزمة، كان البعض الآخر غائباً تماماً. أمّا بعد أربع سنوات على مرور الأزمة، فقد أدركت الحكومة والمنظمات الدولية أهمية استجابة المجتمعات المضيضة للأزمة، ويتّضح هذا من خلال اعتماد خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٥-٢٠١٦<sup>٨</sup>.

ووضعت خطة الاستجابة (LCRP) من قبل الحكومة اللبنانية بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والهيئات غير الحكوميّة المختلفة. وتحوي الخطة على خارطة طريق يتعيّن اتباعها من قبل المنظمات الداعمة والمؤسسات المحليّة المعنية في موضوع الاستجابة لأزمة اللاجئين، وذلك لتنظيم المساعدات وإيصالها إلى السكان الأكثر ضعفاً في لبنان، أي اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيضة.

٦. Sommers, Marc (2001). "Young, Male and Pentecostal: Urban Refugees in Dar es Salaam, Tanzania." *Journal of Refugee Studies* Vol. 14, No. 4.

٧. في نهاية عام ٢٠١٣، أذنت وزارة الشؤون الاجتماعيّة إنشاء موقع للعبور في عرسال لنحو ٦٥ أسرة.

٨. مع أنّ هذا التقرير قد أعدّ قبل نشر خطة لبنان للاستجابة للأزمة، فإنّ العديد من توصياته توافقت مع الأهداف العامّة للخطة الوطنيّة المذكورة.

من هذا المنطلق، تركّز خطة الاستجابة الإنسانية على ثلاث أولويات استراتيجية هي: أولاً، ضمان الحماية والمساعدة الإنسانية للاجئين السوريين (المسجلين وغير المسجلين) وللبنانيين الأكثر فقراً؛ ثانياً، تعزيز قدرة القطاع العام والإدارة المحلية لتلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الاجتماعية الألفة الذكر؛ وثالثاً، دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والبيئي في لبنان. وتجدر الإشارة الى أنّ فاعلية هذه الاستراتيجيات تعتمد على العمل المشترك وتقاطعها مع بعضها البعض.

وعليه، تدعم هذه الدراسة أهداف خطة لبنان للاستجابة للأزمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار احتياجات اللاجئين الماديّة والمعنوية، كما وتجارب السنوات الأربع الماضية على الأزمة.

## ب. الأهداف

أجرى برنامج UN-Habitat بالشراكة مع معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة دراسة خلال السنة الماضية تناول فيها مسألة استضافة اللاجئين السوريين وتأمين حمايتهم. وركّزت الدراسة على مقترح إنشاء مخيمات رسمية من شأنها احتواء أزمة اللاجئين السوريين، وذلك في إطار مترابط من الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالبلد المضيف لبنان. يأتي هذا المشروع بعد مرور أعوام أربعة على الأزمة، ما يعني أنّه يأمن مساحة لإعادة التفكير في خطة الاستجابة الإنسانية الملائمة للأزمة الطارئة.

يرمي التقرير إلى:

١. تزويد الجهات المعنية بأدوات معرفية وتحليلية (المنظمات الحكومية، والمؤسسات الدوليّة، منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية)، من أجل اتّخاذ قرارات قائمة على المعرفة وصوغ سياسات قابلة للتطبيق في لبنان.
٢. سدّ الثغرات وتعميق البحث في الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بإقامة مخيمات للاجئين السوريين في لبنان.

## ج. المنهجية

قبل المضي في غمار هذا البحث، لا بد من الوقوف على المنهجية المتبعة خلاله. يرتبط البحث بالمنهج الكيفي، فيستند إلى الأدبيات الأكاديمية الخاصة بماوي اللاجئين، المنشورة منها والرمادية،<sup>٩</sup> مع التركيز على موضوع اللاجئين في المناطق الحضرية؛ كما يستند على سلسلة من المقابلات شبه المنظمة؛ إضافة الى حلقات نقاش أقيمت مع اللاجئين السوريين

٩. الأدب الرمادي هو عبارة عن معلومات لم تنشر بعد ولا تبغى الريح. ويصدر عادة عن الجمعيات المهنية ومعاهد البحوث، ومراكز الأبحاث والهيئات الحكومية.

والمواطنين اللبنانيين ضمن مجموعات عمل مركزة:

١. مراجعة دورية لمجموع المستندات والدراسات السابقة والوثائق السياسية والتشريعات الصادرة عن مراجع حكومية ومنظمات دولية ووطنية ووكالات الأمم المتحدة، الى جانب الدراسات البحثية، والتغطية الإعلامية المحلية والدولية.

٢. مقابلات منظمة وأخرى شبه منظمة مع شخصيات محورية أجراها فريق البحث في برنامج UN-Habitat ومعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، وذلك خلال المدة الممتدة ما بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد تم إجراء ٢٠ مقابلة معمقة تدرجت على: ٥ أكاديميين يعملون على مسألة مأوى اللاجئين، وه ممثلين عن بلديات تحوي عدد كبير من اللاجئين، و١٠ منظمات دولية ومنظمات غير حكومية معنية بالاستجابة للأزمة.

٣. حلقات نقاش: جرت في إطار ست مجموعات عمل مركزة أقيمت في مناطق حول المدن أو في القرى والبلدات التالية: النبعة/برج حمود في بيروت، وسهل الزهراني في الجنوب، وبر الياس في البقاع. وقد تم عقد حلقتي نقاش في كل منطقة، حيث تألفت كل مجموعة من ١٠ إلى ١٥ مشارك. وتنقسم المجموعتان إلى مجموعة من المقيمين اللبنانيين، وأخرى من اللاجئين السوريين والمواطنين اللبنانيين في الآن نفسه. ومن الجدير بالذكر، أنّ محاولات رصد المعلومات والقيام بزيارات ميدانية لإجراء المقابلات في الشمال باءت بالفشل، وذلك في ضوء الوضع الأمني المتأزم في المنطقة خلال إعداد البحث.

وقد صنف فريق البحث المعلومات التي رصدها بحسب المواضيع، ومن ثم قام بتحليلها، وصاغ وفقها الخلاصات والتوصيات الواردة في هذا التقرير.

## د. هيكلية البحث

يتضمن الفصل الأول مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات المستخلصة من النتائج التي توصلت اليها الدراسة؛ ويوفر الفصل الثاني إحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بمخيمات اللاجئين ويتطرق إلى أبعاد النقاش الدائر في لبنان؛ أما الفصل الثالث فيستعرض بشكل موجز الخيارات المقترحة في لبنان لتأمين مأوى بديل للاجئين السوريين. ويعرض الفصل الرابع مواقف مختلف الأطراف المعنية وطروحاتها (من الاوساط الأكاديمية، والحكومية، والمنظمات الدولية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) لمعالجة مسألة المأوى للاجئين. وينتهي التقرير بتوليفة في الفصل الخامس وخلاصة في الفصل السادس.

الفصل

01



سهل البقاع، لبنان، كانون الثاني ٢٠١٥، (UNHCR / أ. ماك كونييل)



# التوصيات

- نتوجّه بالتوصيات التالية الى الجهات المعنية بصوغ السياسات العامة من أجل معالجة أزمة اللاجئين السوريين في لبنان، وتركز التوصيات على اهمية:
- أ. تبني الحكومة اللبنانية سياسة وطنية واضحة المعالم تعالج تداعيات النزوح السوريّ الكثيف، والسهر على تطبيقها وفق تشريعات قانونية مناسبة.
  - ب. إحترام المجتمع الدوليّ لدور الحكومة اللبنانية القياديّ في صوغ خطة الاستجابة الإنسانية لأزمة اللاجئين الطارئة، بما فيها تنظيم عملية توزيع المساعدات المالية والمراقبة والمحاسبة.
  - ج. حصول السلطات المحليّة على الدعم والتمويل الكافيين لتعزيز قدراتها والتنسيق فيما بينها.
  - د. مراعاة احتياجات اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة خلال تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية، مع الإنصاف في توزيع الخدمات المقدّمة للاجئين السوريين من جهة والمجتمعات المضيفة من جهة ثانية.

## أ. التخطيط والتنسيق

- ١- يستدعي الوضع القائم أن تعترف الحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي رسمياً بتفاقم أزمة اللاجئين وطول أمدها، إلى جانب صوغ استراتيجية على المديين المتوسط والبعيد لمعالجة تداعياتها.
- ٢- على الحكومة اللبنانية أن تنيط بالإدارات الرسمية مسؤولة دراسة أثر تدفق اللاجئين ومعالجته وفق المقتضى ضمن القطاعات ذات الصلة (السكانية والبنية التحتية والاجتماعية والاقتصادية، واستخدام الأراضي، إلخ) .
- ٣- التأكيد على اعتماد خطة الإستجابة الإنسانية (LCRP) لحماية اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة، وتأمين احتياجاتهم الأساسية، وتيسير سبل إيصال المساعدات لهم. كما يجب على الخطة أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية ضمان الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي والبيئي في البلد المضيف لبنان.

- ٤- إقرار الحكومة والمنظمات الدولية بدور البلديات الأساسي في معالجة قضية اللاجئين. لذا يتعيّن دعم قدرات البلديات واتحادات البلديات من خلال اعتماد سياسة وطنية على المستوى المركزي والتعاون في تطبيقها.
- ٥- شمول آليات التنسيق المعتمدة ممثلين عن الهيئات الحكومية الرئيسية ووزارة الشؤون الاجتماعية والفعاليّات. أمّا على المستوى المناطقي، فينبغي إشراك ممثلين عن البلديات واتحاد البلديات ومختلف السلطات المحليّة.
- ٦- لما كانت الحكومة اللبنانية استُعدت من عمليّة التمويل الثنائيّة الجارية بين الجهات المانحة والهيئات العاملة في نطاق الإغاثة خلال السنوات الأربع الماضية، فإنّ قيادتها لهذه العملية بات اليوم أولويّة لتنظيم وتسهيل عمل الجهات المانحة والجهات المتلقية.

## ب. المأوى وبدائله

- ١- يجدر بالحكومة اللبنانيّة والمجتمع الدوليّ أن يستبعدا مقترح بناء مخيمات رسمية للاجئين السوريين في الأراضي اللبنانية لاستيعاب اللاجئين لأنّ هذا حلّ لا يناسب طبيعة أزمة طال أمدها وتأخّر التخطيط لمعالجتها. إضافةً إلى ذلك، يرى البحث أنّ الأوان قد فات لبناء مخيمات كهذه، ذلك أنّ نتائج الدراسة تعرض تداعيات بناء مخيمات في هذه المرحلة من الأزمة، خاصّة على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصاديّة. بناءً على ما ورد، يجدر بسياسات الإيواء التركيز على: (١) إتاحة خيارات إضافية ووضع خطط بديلة لجهة تأمين مأوى للاجئين. (٢) تحسين مستوى الأحياء والمناطق التي تقع تحت وطأة الأزمة.
- ٢- لما كانت أغلبية اللاجئين (٨٣٪) تؤمن المأوى من خلال إيجار مساكن أو محلات أو كاراجات أو ما شابه، في المدن والبلدات والقرى، ينبغي أن تتبنّى الحكومة والمنظمات الدولية والسلطات المحليّة استراتيجيةً متوسطة الأجل تُسويّ العلاقة بين المستأجرين السوريين وبين ملاكي العقارات، وتضوِّغ ترتيبات رسمية خاصة بعملية الإيجار، وذلك لحماية حقوق الطرفين<sup>١٠</sup>.
- ٣- يقتضي الحدّ من التوتر القائم بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة دعم هذه المجتمعات المتضرّرة والأحياء والمناطق الفقيرة لجهة تحسين البنى التحتية والمساحات العامّة وتوفير الخدمات الأساسيّة. مع ذلك، نشدّد على أهميّة وضع مشاريع متوسطة الأجل تستجيب لاحتياجات اللاجئين والمواطنين اللبنانيين الآتية.
- ٤- ينبغي إجراء تحليل للكلفة لمعرفة ما إذا كان تحسين واقع تجمع المخيمات غير الرسمي (حيث يقطن ١٧٪ من اللاجئين السوريين) أو تحسين المأوى المستأجر (شقق ومنازل

١٠. السكن والأراضي والملاكيات في لبنان، آب/أغسطس ٢٠١٤



قديمة ومباني غير مكتملة، وما إلى ذلك) يُعدُّ أكثر فعاليةً من ناحية تعزيز ظروف اللاجئين المعيشية وتوفير احتياجاتهم الأساسية.

٥- من اللازم إجراء دراسة مفصلة تتناول تأثير اللاجئين على سوق الإيجارات في لبنان.

## ج. السلامة والأمن

١- لما كانت الحكومة اللبنانية تتولّى إجراءات دخول اللاجئين السوريين وخروجهم، وتُسقط صفة لاجئٍ عن السوري الذي يدخل الأراضي السوريّة مجدداً، فإنّ هذه السياسة المعتمدة تحدّ من حركة اللاجئين العابرة للحدود وتقيدها. وبالرغم من أنّ الدوافع التي تقف وراء هذه السياسة مفهومة، ينبغي ألا تكون هذه السياسات تمييزية، وألا تنتهك حقوق اللاجئين الإنسانية، وأن يتمّ تطبيقها بشكل صحيح. إلى ذلك، يجدر بالحكومة أن تؤمّن الطرق التي تمكّن اللاجئين من العودة إلى سورياً للقيام بمعاملاتهم الخاصّة، كتجديد أوراقهم الثبوتية، وكتوثيق الولادات الحديثة في سجلات النفوس.

٢- على الحكومة صوغ سياسة أمنية شاملة تنصّ بوضوح على التدابير الأمنية التي تضمن أمن اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. وعلى الحكومة إبلاغ السلطات المحلية وتفويضها تنفيذ هذه السياسات. وتتضمن التدابير المقترحة إلغاء فرض حظر التجول العشوائي على اللاجئين السوريين في بعض البلدات، وتشكيل نوع من أنواع الشرطة المحلية، ودعم البلديات مالياً وفنياً لإنفاذ التدابير الأمنية.

٣- تعتبر وزارة الداخلية والبلديات أن إنشاء المخيمات يعتبر خياراً يتيح إعادة تموضع اللاجئين في بعض المناطق اللبنانية بغية التعامل مع حالات الإخلاء السكني ولدواع أمنية (مثلاً، منطقة عرسال)، غير أنّ هذا الخيار يستدعي تحليل معمق للآثار المترتبة على اللاجئين والمجتمعات المضيفة والوضع الأمني اللبناني.

## د. التماسك الاجتماعي

١- يتعيّن على المنظمات الدولية وغير الحكومية الاستفادة من تجربة إيواء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وفي هذا السياق العمل على تصميم مبادرات تشجّع العمل المشترك بين اللاجئين السوريين وبين أفراد المجتمعات المضيفة، ما يخفض منسوب التوتر ويبدّد الهواجس التي ترى في اللاجئ مصدر تهديد يترتبها.

٢- ينبغي منح اللاجئين وضعاً قانونياً يستند إلى الحقوق الدولية ويعتمد مبدأ الشفافية، ويحصّن هذا الوضع القانوني بمبادرات تتعاون في تنفيذها شبكة من المعنيين بمساعدة اللاجئين، مثل منحهم حقّ العمل في الأشغال العامة وغيرها من المشاريع ذات الصلة. وهذا من شأنه أن يفيد قطاع الخدمات العامّة في لبنان، كما سيعيد إلى ذوي المهارات من اللاجئين حس الشعور بالمسؤولية. وقد أثبتت هذه المبادرات نجاحها في تسهيل اندماج اللاجئين في المناطق الحضرية في المجتمعات المضيفة.

## هـ. الاقتصاد وسبل العيش

١- يجدر بالمنظمات الدولية أن تصمّم مشاريع تعود بالمنفعة على المجتمعات المضيفة واللاجئين معاً، وفي الآن نفسه تخدم الإقتصاد المحلي. فعلى خلاف الاعتقاد السائد، لا يشكل أغلب اللاجئين قوّة تنافس اليد العاملة اللبنانية. ولهذا، يجب منح اللاجئين السوريين فرصة لإعالة أنفسهم، وذلك بغية مناهضة النظرة التي تقول بأن اللاجئين عالة على المجتمع، ويتكفون على المساعدات لتأمين مآكلهم ومسكنهم. كما أنّ انخراط اللاجئين المدروس في سوق العمل اللبناني من شأنه أن يفيد كلاً من اللاجئين والمجتمع المضيف.

٢- يقيم العديد من اللاجئين السوريين في مناطق لبنانية تعاني من الفقر، وهو ما أسهم في انخفاض مستويات معيشة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حدّ سواء. ولهذا يجب أن تفتقر جهود المنظمات الدولية، الرامية إلى الإنصاف في الاستجابة الإنسانية بين المجتمعات المضيفة واللاجئين، بجهود مماثلة على المستوى الحكومي خاصة بعد أن أبدى ممثلو البلديات قلقهم ونقلوا مخاوفهم من هذا الموضوع.



مشهد من داخل أحد بيوت النبعة، لبنان ٢٠١٤ UN-Habitat / م. قوّاز

## الفصل 02



سهل البقاع، لبنان، كانون الثاني ٢٠١٥، (UNHCR / أ. ماك كونييل)



# النقاش حول إقامة مخيمات رسمية للاجئين

## أ. إشكالية إقامة المخيمات الرسمية

صحيح أنّ لبنان لم يوقع على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، ولكنّ الصحيح أيضاً أنّه وقع على أغلب معاهدات حقوق الإنسان التي تضمن بشكل مباشر أو غير مباشر حماية اللاجئين<sup>١١</sup>. مع هذا، هناك نقص في التشريعات المحليّة والممارسات الإداريّة المعنية بتلبية إحتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء المحدّدة، خاصّةً فيما يتعلق بمسألة حمايتهم<sup>١٢</sup>. نتيجةً لذلك، شهدت الساحة اللبنانيّة نقاشاً حول مسألة إقامة مخيمات للاجئين السوريين في لبنان، من دون التطرّق إلى مزايا إقامة المخيمات وعيوبها وتداعياتها لا سيما في إطار تنمويّ وبمقاربة غير سياسيّة. وقد أولى اهتمام خاصّ بآراء «المفوضية» أيّ الوكالة الرائدة في الاستجابة الإنسانية، والحكومة اللبنانيّة لاسيّما وزارة الشؤون الاجتماعيّة، واللجنة الوزارية الخاصّة بشؤون اللاجئين السوريين في لبنان؛ ذلك أنّ قرارات هذه الأخيرة تؤثر على القوانين اللبنانيّة وقواعدها والأنظمة المتعلقة باللاجئين والتي تم وضعها وتطبيقها. يبدو أنّ هناك انقساماً كبيراً بين الجهتين الفاعلتين الرئسيّتين بشأن مواقع محتملة لمخيمات مقترحة: ففي الوقت الذي تحبّد فيه الحكومة اللبنانيّة إقامة مخيمات داخل سوريّة أو على مقربة من الحدود، كانت «المفوضية» تدعو بعناية وحذر إلى إقامة مخيمات في مناطق أكثر أمناً، أي داخل الحدود اللبنانيّة.

١١. ينص الدستور اللبناني بصيغته المعدلة في عام ١٩٩٠ على أنّ «لبنان هو [...] عضو مؤسس في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بمواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان». وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ لبنان انضم إلى الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، كما انضم إلى كل من الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنيّة والسياسيّة (ICCPR) وإلى الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة والثقافيّة (ICESCR) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢. لذا، فإن المواد ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١١ من الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة والثقافيّة التي تعترف بحق كل شخص في مستوى معيشي لائق (السكن اللائم)، هما جزء من الدستور اللبناني «(صاغية وتمور، ٢٠١٤).

## تعريف اللاجئ

تُعرّف اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ اللاجئ، على «أنه الفرد الذي بسبب الخوف من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو لآرائه السياسية، أصبح خارج بلده الأم وغير قادر على العودة، أو بسبب ذلك الخوف، غير راغب في الاستئطلال بحماية ذلك البلد.» ومع ظهور العولمة والابتكار التكنولوجي تم تيسير وانتشار أنماط الهجرة العالمية. يمكن تحديد ثلاث أنواع من المهاجرين، وهم: المهاجرون بسبب الأوضاع الاقتصادية، طالبو اللجوء السياسي، واللاجئون.

من الأهمية أن نأخذ في الاعتبار أن الصراعات والحروب عادة ما تولد موجات كبيرة من المهاجرين. وغالبا ما يطلق على هؤلاء تسمية «لاجئ أول وهلة» (prima facie)، بالنظر إلى أن أعدادهم الكبيرة يصبح من غير العملي إجراء مقابلات اللجوء الفردي (خاصة وأن أسباب هروبهم هي بالاحرى واضحة). هذا إلى جانب عوامل أخرى «موجودة من قبل» قد تكون سببا وراء منح أكثر من ١,١٥ مليون سوري صفة لاجئ في لبنان.



«المنظم» و«العشوائي» ... مشهد من خط ساحل بيروت UN-Habitat

## تعريف مخيم اللاجئين

تختلف مخيمات اللاجئين عن بعضها البعض من حيث شكلها، وتنظيمها، وموقعها، وعدد سكانها، واعتمادها على المساعدات والخدمات الخارجية، ومستوى الرقابة الذي تمارسه عليها السلطات الوطنية أو الدولية على سكان المخيم. غير أنّ ثمة قواسم تتشاركها المخيمات، نذكر منها الاكتظاظ والحاجة إلى تقاسم المرافق العامّة والتهميش والحيز الضيق للقيام بأنشطة روتينية يومية.

أخذين في الاعتبار أزمة تأمين المأوى في لبنان، نشير إلى تعريف بولز (Bowles) الشامل للمخيم: ثمة مخيمات صغيرة ومفتوحة حيث بمقدور مجتمع اللاجئين الحفاظ على جو القرية؛ وثمة مخيمات أخرى أكبر حجماً، وأكثر ازدحاماً، ويزداد الاعتماد فيها على المساعدات الخارجية.

وبحسب بولز، ثمة أربعة معايير رئيسة تفرّق مخيمات اللاجئين عن المخيمات الغير الرسمية:

١. حرية التنقل: ثمة علاقة إيجابية بين الحدّ من حرية الحركة داخل المخيم وبين اعتباره معسكراً للاجئين.

٢. سبل المساعدة الاقتصادية: تفرض المخيمات الرسمية تقييدات على عمل اللاجئين، وتؤدّي هذه التقييدات عادةً إلى الحدّ من المدخول، في حين يندمج اللاجئون إلى مخيمات أقاموها بأنفسهم في الإقتصاد المحليّ ويقلّ اعتمادهم على الإغاثة والمساعدات.

٣. أنماط الحكم: ترتبط أنماط الحكم داخل المخيم الرسميّ بالجهات المعنيةّ بصنع القرار.

٤. حجم السكان و/ أو الكثافة السكانية: ثمة اكتظاظ سكاني في مخيمات اللاجئين الرسمية قد يصل أحياناً إلى الحدود القصوى، وأحياناً أخرى يتجاوز فيها السعة القصوى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ خصائص مخيمات اللاجئين تختلف بحسب المرحلة التي أنشئت فيها. فالمخيمات المشيّدّة خلال مرحلة الطوارئ تؤمّن، في كثير من الأحيان، حلول قصيرة الأجل تلبي الاحتياجات الأساسية للاجئين (مثل الماء والمأوى والغذاء والأمن). وتتميّز هذه المخيمات بإسقاط الحلول من أعلى الهرم إلى أسفله، حيث تقوم الحكومة والمنظمات الإنسانية حصراً بفرض سياسات تستهدف السكان اللاجئين، ولعلّ هذا يعود إلى الحاجة لاتخاذ قرارات سريعة تطلّ أكبر عدد من اللاجئين. وبخلاف ذلك، يُنظر إلى مخيمات مرحلة «ما بعد الطوارئ» كحلول طويلة الأجل حيث يسعى اللاجئون إلى تحقيق مستوى معيشي محترم، سواء أكان اقتصادياً أو اجتماعياً. ومع ذلك، لا يزال اللاجئون، في مخيمات مرحلة ما بعد الطوارئ وفي مخيمات مرحلة الطوارئ، يعتمدون على المساعدات الإنسانية. ومن هنا، نوّكد أنّ لبنان اعتمد سابقاً، ولا يزال، منظور «مرحلة الطوارئ» في التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين. ويعود هذا جزئياً إلى عدم وجود إرادة حكومية لتدارك جوانب الأزمة ما عدا طابعها المؤقت، وذلك على الرغم من امتداد الصراع لأربع سنوات حتى الآن، مع توقع امتداده إلى فترة أطول.

## ب. المفوضية: تحديد مخيمات اللاجئين والسياسات ذات الصلة ٢٠٠٩-٢٠١٤

بديهياً أن نستعين، في دراستنا، بالمفوضية السامية للاجئين إذ أنّها الوكالة الرائدة في الاستجابة لأزمة اللجوء في لبنان. بحسب المفوضية، يعيش حالياً حوالي ١٠,٥ مليون من اللاجئين في العالم خارج المخيمات، متوزعين على المناطق الريفية والحضرية.<sup>١٣</sup> تزيد هذه التغيرات السكانية الحاجة الى وضع سياسة منقحة لتنظيم الخدمات الإنسانية للاجئين في المناطق الحضرية.<sup>١٤</sup> ولذلك، طوّرت المفوضية سياسة للاجئين في المناطق الحضرية في العام ٢٠٠٩. هذا التغيير كان موضع ترحيب مقارنة بسياسة المفوضية لعام ١٩٩٧ إذ أظهرت تحولاً من جانب الوكالة لإعطاء مزيد من الاهتمام للاجئين المقيمين خارج المخيمات. وتعرّف هذه السياسة "المنطقة الحضرية" بـ "المساحة المبنية التي تستوعب أعداداً كبيرة من الناس تعيش على مقربة من بعضها البعض، وحيث أن غالبية الناس مسؤولة عن إعالة نفسها عن طريق العمل الرسمي وغير الرسمي وتوفير السلع والخدمات".<sup>١٥</sup>

ومع ذلك، كانت للسياسة التي أقرت عام ٢٠٠٩ عيوبها، لا سيما في ما يتعلق بحقوق اللاجئين. وعلى الرغم من أنها تعترف بحقوق اللاجئين في حرية التنقل، فضلاً عن حقهم في الخدمات وتوفير المساعدات بغض النظر عن مسكنهم، فإنه حتى عام ٢٠١٤، كانت المفوضية لا تزال تنحو الى تفضيل إقامة المخيمات للاجئين. على سبيل المثال، تشدد المادة ١٤٦ من سياسة ٢٠٠٩ على ضرورة ان يكون لدى اللاجئين أسباباً صحيحة وصالحة للإقامة خارج المخيمات القائمة. وهذا يتناقض في الأساس مع مفهوم "حرية التنقل" المنصوص عليها في المادة ٢٦ من اتفاقية اللاجئين، ومع المادة ١٢ (١) من المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية.<sup>١٦</sup> وبالتالي، فإن هذه السياسة تفترض أن اللاجئين لا يمكنهم ممارسة حقهم في التنقل إلا إذا كان لديهم سبب وجيه ومبرر للقيام بذلك. وهنا الإشكالية الكبيرة حيث لا يوجد أي قانون دولي خاص بحقوق الإنسان - أو أي قانون دولي آخر، حول هذه المسألة - يشير إلى الحاجة المسبقة أو أسباب وجيهة لممارسة المراء حقه الأساسي في الحركة.<sup>١٧</sup> بالإضافة إلى ذلك، هناك غموض فيما يتعلق بسلطة الدولة ومسؤوليتها في التعاطي مع أزمة اللاجئين مقابل التزامات المفوضية ومسؤولياتها، لا سيما في بلدان جنوب الكرة الأرضية.<sup>١٨</sup> في الواقع، يعاني النظام الدولي للاجئين من عدم وجود دور معترف به ومفهوم للبلدان المضيفة في جنوب الكرة الأرضية. وفي حين أن الدول تميل إلى التهرب من دورها وبرفضها تولي مسؤولية مجتمعات اللاجئين، وتأتي المفوضية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى لتحل كبدائل عن هذه الحكومات الوطنية وتقوم بتأدية دور ضعيف.

١٣. UNHCR, 2009.

١٤. «اللاجئون في المناطق الحضرية: مفهوم يستخدم للدلالة على نط الاستيطان الجغرافي للاجئين تقع في المناطق الحضرية للبلد المضيف». <http://urban-refugees.org/#sthsh.hGpWg870.dpuf>

١٥. UNHCR, سياسة المفوضية لحماية اللاجئين وتأمين الحلول في المناطق الحضرية.

١٦. Verdirame, G., & Pobjoy, J. (2013). A rejoinder. *Urban Refugees from* <http://urbanrefugees.org/debate/rejoinder/>

١٧. نفسه

١٨. Kagan, 2011



بعد أربع سنوات من الأزمة السوريّة، نشرت المفوضية تقرير لدراسة حول "بدائل المخيمات"، وذلك في تموز/يوليو ٢٠١٤، ركزت فيه على أهمية الاعتماد على الذات في ضمان حماية اللاجئين وتبني تعريفات "بديلة" لضمان حماية ومساعدة اللاجئين خارج نموذج المخيم. هذه السياسات يمكن تطبيقها على جميع مراحل النزوح، وهي تركز على دمج اللاجئين في المجتمعات المحلية لضمان تحقيق الكرامة والاستقلال والحياة الطبيعية لهم.<sup>١٩</sup> وتحرص هذه السياسات على عدم تجاهل أهمية المخيمات في الجانب الإنساني لأوضاع النازحين أو إنكار ميزاتهما الإيجابية في هذا المجال. فبالنسبة الى الحكومات



أطفال لاجئون في منطقة النبعة، لبنان، ٢٠١٤. UN-Habitat / م. فوّاز

<sup>١٩</sup>. UNHCR, "The Policy on Alternatives to Camps" (July 2014) p. 3 Retrieved from: <http://www.unhcr.org/5422b8f09.html>

المضيئة، يمكن أن ينظر الى المخيمات لتعزيز الرقابة وتخفيف التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، والحد من المنافسة. أما بالنسبة الى المفوضية، فتعتبر المخيمات أداة فعالة لتوفير المساعدة والحماية على نطاق واسع في حالات الطوارئ والذي يستهدف اللاجئين الضعفاء بطريقة سريعة.

ومع ذلك، يرى التقرير أن المخيمات تتسم "بقدر من القيود على الحقوق والحريات [للاجئين] وقدرة هؤلاء على اتخاذ قرارات ذات مغزى. كما أثبتت أنه كان لها تأثيرات سلبية على المدى الطويل" بحسب تجربة المنظمة.<sup>٢٠</sup> لذا، فإن "سياسة المفوضية تقوم على تجنب إقامة مخيمات للاجئين حيثما كان ذلك ممكناً... وأن المخيمات يجب ان تكون الاستثناء، وتقام في أقصى الحدود، وهي تدخل في سياق الإجراءات المؤقتة".<sup>٢١</sup> تقوم المفوضية أيضا بتعريف بدائل للمخيمات بطريقة مرنة كي تستجيب للسياق المحلي ولمعالجة التنوع لدى اللاجئين، والاختلافات الثقافية، والسياسات القانونية والاجتماعية



كأراج استخدم كمأوى للاجئين في عكار، لبنان، ٢٠١٤ UN-Habitat / م. فؤاد

٢٠. نفسه.

٢١. نفسه، ٦.

والسياسية والاقتصادية في بلدان إقامة اللاجئين. يمكن لهذه البدائل أن "تمكّن" اللاجئين وذلك من خلال بناء قدراتهم على اتخاذ القرارات، وممارسة حقوقهم، والحصول على الخدمات والحماية.<sup>٢٢</sup> إن موقف المفوضية فيما يخص التشكيك في نموذج المخيم واضح تماماً في التقرير عن السياسات (٢٠١٤) للاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين. ومع ذلك، إذا كان هذا التغيير في وجهة نظر المنظمة يعود إلى التحديات التي واجهتها عند إقامة المخيمات في لبنان، فهو لا يزال موضع شك.

## ج. سلامة اللاجئين وأمنهم

### ١. هوية اللاجئين ومعضلة «عدم الاعتراف»

غالباً ما تقع الدول النامية تحت وطأة أزمات اللجوء كونها غير مجهزة لاستيعاب تدفق اللاجئين بالمقارنة مع الدول المتقدمة المهية لحماية حدودها وتنظيم دخول النازحين إليها. لهذا، تميل المجتمعات خاصة في الدول النامية، وفي كثير من الأحيان، إلى تهميش اللاجئين في المناطق الحضرية أو في المخيمات، من خلال أساليب مباشرة وغير مباشرة تشتمل على:

- ١- التمييز الاجتماعي ضد اللاجئين، وهو ما يتطور أحياناً ليصبح «رهاب الأجانب»؛
- ٢- استخدام الأطر السياسية والقانونية لاستبعاد اللاجئين وتجريدتهم من حقوقهم الأساسية.
- ٣- الإهمال السياسي، وغياب سياسات عامة تُعنى باللاجئين وسبل عيشهم.
- ٤- فصل اللاجئين عن السكان المحليين جغرافياً، وعزلهم مادياً.<sup>٢٣</sup>

بناءً على ما تقدّم، دار نقاش حول دور المخيمات الرسمية في تقليص شعور اللاجئين بالإنتماء. وأصبح اللاجئين، خاصة المقيمين في مخيمات مغلقة، يعملون وفقاً لما يسمى بـ «ذهنية الإنعاش»، وهو المصطلح الذي يلوم ضمناً اللاجئين لتكالمهم على الإغاثات والمساعدات الإنسانية.<sup>٢٤</sup> إلى الآن، لا تبدو التبعية جزءاً أساسياً من هوية اللاجئين، إنّما هي حصيلة بنية نظام المساعدات الرعوي.<sup>٢٥</sup> فعلى سبيل المثال، لا تقوم الوكالات الدولية والحكومات المضيفة بتعداد اللاجئين فحسب، بل تظهرهم في تقاريرها على أنّهم عاجزون ومهمشون وذلك بغرض جذب الأموال.

٢٢. نفسه.

٢٣. See: <http://urban-refugees.org/debate/why-do-we-still-have-refugee-camps/>.

٢٤. "Welfare Mentality" is closely related to "Dependency Syndrome". See Clark, Lance. (1985, July) "The Refugee Dependency Syndrome: Physician, Heal Thyself!" Refugee Policy Group. Retrieved from [http://repository.forcedmigration.org/show\\_metadata.jsp?pid=fmo3%A204](http://repository.forcedmigration.org/show_metadata.jsp?pid=fmo3%A204)

٢٥. See also Napier-Moore, Rebecca. (2005). "Entrenched Relations and the Permanence of Long-Term Refugee Camp Situations". Sussex Migration Working Policy Paper 28. Brighton: Sussex Centre for Migration Research. p.14-16. Retrieved from <https://www.sussex.ac.uk/webteam/gateway/file.php?name=mwp28.pdf&site=252>

إنَّ أسئلة عديدة تُطرح حول آليات أخذ القرار المركزية، فمن تقييد هذه الآلية التي تعمل من أعلى الهرم إلى أسفله؟ هل تقييد السكان المقيمين أم المنظمات التي تدير المخيم؟ إنَّ المخيمات الرسمية تحوّل اللاجئين إلى أفراد يلقون مسؤوليّة تأمين سبل عيشهم على أكتاف جهات أخرى داخل المخيم أو خارجه. وهذا، بدوره، يدفع باللاجئين الى التماهي مع واقعهم كرعايا عديمي الفائدة، غير آمنين، لا طائلة منهم، إتكاليين وممتعضين، يعتاشون على المساعدات.<sup>٢٦</sup> ومن المفارقات أنّ المساعدات، إذا ما حققت الإنصاف في توزيعها، تحوّل اللاجئين إلى ضحايا «مجهولي الهوية»، يحتلون مواقع «اجتماعية وسياسية معدومة».

أمّا فيما يتعلق بالوضع القانوني، فإنّ اللاجئين المقيمين في المخيمات يقعون في منطقة بيئية تتمثّل بالإعتراف الكليّ بوضعهم المستجدّ أو بالإنكار الكليّ لما هم عليه. فالدول المضيفة الراغبة في جذب المساعدات الدولية تفرط في الاعتراف بأزمة اللاجئين، من خلال حشرهم في مخيمات نائية ولا تراعي أدنى المعايير المطلوبة للعيش الكريم، وهكذا يمسي اللاجئين مبعدين وغير مرئيين من دون أن يحصلوا على نوعية الحياة المتوفرة في المناطق الحضرية. استنادا الى نظرية جورجيو أغامبين التي يصف فيها المخيمات بـ«نماذج حيوية سياسية»، فإن مثل هذا الحجب عن النظر هو «فعل السلطة السيادية لإنتاج أجزاء من السكان خارج نظام الحكم».<sup>٢٧</sup> من ناحية أخرى، يمكن لصورة المخيم أن تصبح شكلا من أشكال «المسؤولية المكانية» في التعامل مع مأزق السكان المشردين.

إضافةً إلى ذلك، تحتوي مسألة عدم اعتراف الدولة المضيفة أو اللاجئين أنفسهم بصفة اللاجئ في المناطق الحضرية على جانب كبير من الأهمية. ذلك أنّ اللاجئين في المناطق الحضرية غير المسجلين تحت أيّ صفة قانونية يُعدّون خارجون عن القانون، ما يعني في هذا الحالة أنّهم غير محميين قانونياً.<sup>٢٨</sup> وهكذا، تقود السياسات الإقصائية للدولة المضيفة اللاجئ الى إنكار هويته، وفي أحيان أخرى «تؤمن المدن درجة معينة من الغفلة، فتتيح لهم [اللاجئين] الإفلات من جهاز المساعدة الإنسانية ومن صفة اللاجئ».

علاوةً على ذلك، يتسم اللاجئين بعلاقة معقدة كلّ التعقيد بين السلامة والهوية والأرض. وتتجسّد هذه العلاقة في حقوق اللاجئين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحرّياتهم ومسؤولياتهم، في حين تلعب التشريعات دوراً رئيسياً في تشكيل هوية اللاجئ. وقد اعتبرت دراسة حديثة «لتجمعات الهوية الاجتماعية»، في عدد من المخيمات والمدن، أنّ

<sup>٢٦</sup> "Subject" refers to two meanings: "subjects of" and "subjected to".

<sup>٢٧</sup> For more on Giorgio Agamben's Biopolitics and refugee as 'bare-life' see Agamben, Giorgio. (1998). *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*. Stanford University Press-Stanford, California. <http://www.amazon.com/Homo-Sacer-Sovereign-Meridian-Aesthetics/dp/0804732183>

<sup>٢٨</sup> Here, note the clash and contradiction between the rights of man that every refugee should be entitled to and rights of citizens that only citizens of a territorially-bound nation should enjoy. For more see Hirschler, S. (2013). *Beyond the camp: The biopolitics of asylum seeker housing under the UK border agency's COMPASS project*. University of York (Department of Politics), York, UK. Retrieved from <http://www.rc21.org/conferences/berlin2013/RC-21BerlinPapers-04Hirschler.pdf>

اللاجئين المندمجين في المجتمعات المضيفة يعتمدون أشكالاً عالية وعابرة للأوطان لإثبات هويتهم، بينما يتمسك سكان المخيمات بتصورات سياسية وتاريخية للهوية الجماعية. ورغم المحاولات العلمية لرصد عمليات تشكّل الهوية داخل المخيمات وخارجها، ما زال اللاجئون في حالة ضياع وتشوشٍ إزاء تعريف هويتهم. فهل هم مجرد أجساد تضمّها المخيمات؟ أم هم أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم؟ وعليه، بات وضع اللاجئين في المخيمات يتسم بمزيد التعقيد لناحية وضعهم القانوني، والأهمّ من ذلك لناحية تحديد انتماءاتهم.

## د. التماسك الاجتماعي ودمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة

### أ. التمييز الاجتماعي والإقصاء القانوني- السياسي

ينعكس تدفق اللاجئين إلى البلدان التي تعاني من انعدام الأمن ضغطاً كبيراً على البنية التحتية المحلية الهشة أصلاً، وانهاكاً للاقتصاد، وتزعزعا للاستقرار السياسي. وهذا بدوره يجعل التوتر أكثر حدة بين اللاجئين وبين المجتمعات المحلية، ويفاقم الوضع الأمني.<sup>٢٩</sup> فعلى سبيل المثال يتعرّض اللاجئون في المناطق الحضرية لوصمة العار، والمضايقات، ولخطاب الكراهية من قبل المجتمعات المضيفة.<sup>٣٠</sup> من جهة أخرى، يؤدي إنشاء أنظمة موازية للتعليم والرعاية الصحية والمأوى وغيرها داخل المخيمات إلى استياء سكّان المناطق الحضرية المجاورة والفقيرة.<sup>٣١</sup> وغالباً ما ينصبّ هذا الاستياء على الدولة ونظام المساعدات الدولية واللاجئين أنفسهم.

ترتبط العلاقة السببية الإقصاء القانوني بالإقصاء السياسي. وعادة ما يتم توجيه التوترات السياسية من خلال الأدوات القانونية من أجل سن القوانين التي تحد من حقوق اللاجئين وتمييزهم عن غيرهم من الجماعات. ومن المثير للاهتمام، أن العمليات السياسية في البلد المضيف قد سهّلت انتشار السياسات الإقصائية، ذلك أن الحكومات المضيفة تستسلم الآن لضغوطات من نوع استرضاء السكان المحليين، أو المخاطرة بخسارة دعمهم خلال الانتخابات المقبلة. أما السبب من وراء ذلك فيعود إلى أن السكان المحليين لا يتقنون عموماً باللاجئين، ويعتبرونهم مصدر تهديدٍ لاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.<sup>٣٢</sup> لا بد من الإشارة هنا إلى أن سكان المخيمات من اللاجئين يتأثرون بالسياسات الإقصائية هذه. وغالباً ما يتعرض اللاجئون في المناطق الحضرية إلى تدابير قسرية مثل الاعتقال، وإعادة

٢٩. Crisp, Jeff, Jane Janz, Jose Riera, and Shahira Samy (July 2009), *Surviving in the City – A review of UNHCR's operation for Iraqi refugees in urban areas of Jordan, Lebanon, and Syria*. UNHCR Policy Development and Evaluation service, p. 8.

٣٠. Bailey, Sarah (2004). "Is Legal Status Enough? Legal Status and livelihood obstacles for urban refugees." *The Fletcher School, MALD Thesis*, p. 33-35.

٣١. Harrell-Bond B E (1986) 'Imposing Aid: Emergency Assistance to Refugees', Oxford University Press.

٣٢. <http://www.unhcr.org/4b0a528c9.pdf> : Campbell (2005), Campbell (2006), Bailey (2004).

إلى الوطن، والاستيلاء على وثائق الهوية، وتقييد حرية التنقل.<sup>٣٣،٣٤</sup> كل ذلك يصب في عرقلة الاندماج المحلي وضمان عودة اللاجئين الى بلادهم الأم حالما تنتهي الأزمة.<sup>٣٥</sup> في لبنان، اتخذت هذه التدابير الأشكال التالية: حظر التجول، قيود مفروضة على العمل في بعض القطاعات الاقتصادية، تمييز بين اللاجئين أنفسهم على الحدود، تهديد بتجريد اللاجئين من وضعهم في حال عودتهم إلى وطنهم، وحرمان بعض الفئات من اللاجئين الحق في التملك.<sup>٣٦،٣٧،٣٨،٣٩،٤٠</sup>

## ٢. الإقصاء المادي

غالباً ما تستخدم المخيمات كوسيلة لفصل اللاجئين عن السكان المحليين، وللسيطرة عليهم من خلال حصرهم في مواقع جغرافية محددة تكون غالباً نائية ويصعب الوصول إليها. وعليه، تمثل مخيمات اللاجئين فضاء يحمي السكان الأكثر ضعفاً ويكفل سلامتهم وأمنهم بالمقارنة مع تشتتهم في مختلف أشكال المسكن في المناطق الحضرية.<sup>٤١</sup> وغالباً ما يُصنّف اللاجئون في بحسب قدرتهم على خرق النسيج الاجتماعي للبلد المضيف، وبحسب قدرتهم على زعزعة استقراره، وإن من خلال مفاقمة حالة الوضع السياسي المضطرب أصلاً.<sup>٤٢</sup> غير أنه لا بدّ الالتفات إلى أنّ مخيمات اللاجئين قد تكون بالفعل مصدراً لعدم الاستقرار ومنبعاً للعنف. ففي غياب الرقابة، يمكن للبيئة الاجتماعية والسياسية المشحونة في محيط المخيم أن تسمح بتشكيل الجماعات المسلحة وبتجنيد أعضائها؛ ما يجعل المخيم مرتعاً للعنف والتطرف.<sup>٤٣</sup> مع هذا، تسعى الحكومات المضيئة إلى تشييد المخيمات لتيسير عملية مراقبة دخول اللاجئين وخروجهم، ورصد المواد الغير المشروعة. ويعتقد أيضاً أن المخيمات تقلل من الضغط على المؤسسات الحكومية والمحلية والبنية التحتية للدولة والتوترات بين الطوائف. علاوة على ذلك، إن حصر اللاجئين في مساحة ضيقة تحدّ من اتصالاتهم،

٣٣. <http://www.unhcr.org/4b0a528c9.pdf> : (Jacobsen 2004, Landau and Jacobsen 2004)

٣٤. <http://www.unhcr.org/4b0a528c9.pdf> : (Alexander 2008, Bailey 2004, Briant and Kennedy 2004, Campbell 2004, Grabska 2006, Horst 2002, Hovil 2007, Jacobsen 2004, Landau 2006, Women's Commission 2002).

٣٥. <http://www.unhcr.org/4b0a528c9.pdf> (Kibreab 1996, Campbell et al. 2006)

٣٦. <http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2014/Jun-25/258639/03-power-to-strip-refugee-status-agreed.ashx#axz3CoDnHWp9>

٣٧. <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/06/2014/lebanon-revises-open-door-refugee-policy201466744881995-.html>

٣٨. [http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS\\_193717/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_193717/lang--en/index.htm)

٣٩. <http://www.aljazeera.com/video/middleeast/20136593212232833/06/2013.html>

٤٠. 2001 Lebanese law (foreigners owning land in Lebanon)

٤١. Hovil, Lucy (2007). "Self-settled Refugees in Uganda: An Alternative Approach to Displacement?" *Journal of Refugee Studies* Vol.20. No.4 and Jacobsen, Karen (2006). "Refugees and Asylum Seekers in Urban Areas: A Livelihoods Perspective." *Journal of Refugee Studies* 19(3), p. 604.

٤٢. *Ibid*, p. 13.

٤٣. *Ibid*, p. 606-605. Also see Karen Jacobsen, (1999), A "safety-first" approach to physical protection in refugee camps, 1 and Rebecca Napier-Moore, (2012), Entrenched relations and the permanence of long-term refugee camp situations, 8.



الظروف الحياتية للاجئين، لبنان ٢٠١٤ UN-Habitat / م. قوّاز

وللمفارقة تجعلهم معترف بهم بشكل مفرط وفي الوقت عينه تبقّهم خارج الأنظار كما تبقى عين المانحين الدوليين عليهم.<sup>٤٤</sup>

## هـ. اقتصاديات اللاجئين

صحيحٌ أنّه من السهل دمج اللاجئين مع المجتمعات المحليّة في المناطق الحضرية، إذا ما منحوا وضعاً قانونياً يستند على حقوقهم الإنسانية ويعزّز بمبادرات تعاونية تنظم تشارك الخدمات العامة. ولكنّ الأمر يختلف عندما لا يحصل اللاجئين على وضع قانوني سليم، يمكنهم من العيش الكريم بما فيه السكن والأمن الغذائيّ والتعلّم والطبابة والحماية. ولعلّ هذا الأمر ينطبق بشكل خاص على اللاجئين المنتمين إلى الطبقات الاقتصادية الدنيا.

فعادة ما يتسرّب أطفال هذه الطبقات من المدرسة للعمل من أجل إعالة أسرهم. كما تزوّج القاصرات من هذه الطبقات الى كبار السنّ كوسيلة لكسب المال.<sup>٤٥</sup> ما نسعى لتبياناه هو أنّ الوضع القانوني السليم وتأمين الحقوق الأساسية تكتسبان أهمية خاصة عندما يُترك للاجئين إعالة أنفسهم خارج المخيمات.<sup>٤٦</sup>

٤٤. Bailey, Sarah (2004). "Is Legal Status Enough? Legal Status and livelihood obstacles for urban refugees." The Fletcher School, MALD Thesis.

٤٥. Crisp Jeff, Jane Janz, Jose Riera, and Shahira Samy (July 2009), *Surviving in the City – A review of UNHCR's operation for Iraqi refugees in urban areas of Jordan, Lebanon, and Syria*. UNHCR Policy Development and Evaluation service.

٤٦. Verdrame, G., & Pobjoy, J. (2013). A rejoinder. *Urban Refugees*. Retrieved from <http://urbanrefugees.org/debate/rejoinder/>

إلى ذلك، ثمة نظرة سائدة تقيد بأن توزيع المساعدات وتأمين المعونات في المخيمات لهو أمرٌ ميسّر، في حين لا يحصل للاجئين في المناطق الحضرية على هذه الخدمات بسبب المصاعب التي تلاقيها وكالات الإغاثة الإنسانية في تحديد احتياجاتهم وتلبيتها. أما في الواقع، ففي الكثير من الحالات لا ترقى الخدمات المؤمّنة داخل المخيم إلى مستوى المعايير المقبولة، كما لا تستطيع الاستجابة لجميع احتياجات اللاجئين، ما يجبر هؤلاء على الخروج سعياً لتأمين لقمة العيش لأنفسهم ولعائلاتهم.<sup>٤٧</sup> ونلفت أنه في حالات اللجوء التي طال أمدها، لا تقتصر حماية سبل العيش على الحماية المادية فحسب، بل تتعداها إلى متابعة تكوينهم النفسي كأفراد في المجتمع لا مجرد مواضيع لدراسات اجتماعية.

## ١. اللاجئون والاقتصاد المحلي

غالباً ما يُنظر إلى اللاجئين كعبء اجتماعي واقتصادي يقع على عاتق الدولة المضيفة، خاصةً أن تزايد عدد السكان من شأنه أن يستنزف الموارد الوطنية.<sup>٤٨</sup> وتتجلى هذه النظرة على نحو أدقّ في مجال العمالة؛ ففي حين يعدّ اللاجئون العاطلون عن العمل عالة على المجتمع، يُنظر إلى اللاجئين العاملين كمنافسين لأفراد المجتمع المضيف.<sup>٤٩</sup> غير أنه يمكن للحكومات أن تستغل هذه القوة الإنتاجية الإضافية لتنمية الاقتصاد.<sup>٥٠</sup> ولتعزيز الانتاج وللتخفيف من حدة التوتر بين المكونات المحلية. ومن الملاحظ أنه حيثما اتبعت الحكومات سياسات متوافقة مع المعايير الدولية لدمج اللاجئين في الاقتصاد، وتعاونت مع المؤسسات الدولية لتأدية قبول المساعدات المنوطة، ازدهر الإقتصاد وعادت المنفعة على المجتمعات المضيفة واللاجئين معاً.<sup>٥١</sup> وقد لوحظ انسجام نسبي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الحالات التي ساهم فيها اللاجئون في التنمية الاقتصادية.<sup>٥٢</sup> أما بالنسبة إلى اللاجئين إلى مخيمات في المناطق الفقيرة من البلاد، فيتّم الاعتناء بسكان الخيم بينما يتم تجاهل السكان في المناطق المجاورة، ما يزيد من حدة التوتر والنقمة لدى المجتمعات المضيفة.<sup>٥٣</sup>

٤٧ Karen Jacobsen, (1999), A "safety-first" approach to physical protection in refugee camps, p. 276.

٤٨ Hovil, Lucy (2007). "Self-settled Refugees in Uganda: An Alternative Approach to Displacement?" *Journal of Refugee Studies* Vol.20. No.4 and Jacobsen, Karen (2006). "Refugees and Asylum Seekers in Urban Areas: A Livelihoods Perspective." *Journal of Refugee Studies* 19(3).

٤٩ Kritikos, George (2000). "State policy and urban employment of refugees: the Greek case (1923-30)." *European Review of History* 7(2).

٥٠ Wilson K (1992) 'Enhancing refugees' own food acquisition strategies', *JRS*, Vol 5(3/4)  
Harrell-Bond B E (1986) 'Imposing Aid: Emergency Assistance to Refugees', Oxford University Press; Bulcha M (1988) 'Flight and Integration', Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala and Kuhlman T (1990) *Burden or Boon? A Study of Eritrean Refugees in the Sudan*, Anthropological Studies VU no13, VU University Press, Amsterdam.

٥١ Zetter R (1992) 'Refugees and forced migrants as development resources: the Greek Cypriot refugees from 1974', *Cyprus Review*, Vol 4, No 1:7-38 Harrell-Bond B E (1986)  
Chambers R (1985) 'Hidden losers? The impact of rural refugees in refugee programmes on the poorer hosts' *International Migration Review*, Vol xx, No 2.243-263.

٥٢ Campbell, Elizabeth H. (2005). "Formalizing the Informal Economy: Somali Refugee and Migrant Trade Networks in Nairobi." *Global Commission on International Migration* 47.8 (2006) "Urban Refugees in Nairobi: Problems of Protection, Mechanisms of Survival, and Possibilities for Integration." *Journal of Refugee Studies* Vol. 19, No.3.

٥٣ Horst, Cindy (2002). "Vital Links in Social Security: Somali Refugees In the Dadaab Camps, Kenya." *Refugee Survey Quarterly* Vol. 20, No. 4.

٥٤ Chambers R (1985) Nieburg P, Person-Karell B, and Toole M 'Malnutrition/mortality relationships among refugees' *JRS*, Vol 5, No3.



## ٢. سبل عيش اللاجئين

يؤثر وجود اللاجئين في المناطق الحضرية على اقتصاد المجتمع المضيف وعلى عملية صنع القرار المتعلقة بتأمين حقوقهم، ومنحهم صفة لاجئ، وصوغ سياسات للاستجابة لحاجاتهم. كما أنه من الشائع أن يتم إستغلال اللاجئين، إذ قد يعمد الملاك الى رفع تكاليف الإيجار وأرباب العمل إلى خفض الرواتب، مع علمهم بأنّ اللاجئين يتلقون مساعدات دولية ومحلية.<sup>٤٥</sup> فعلى سبيل المثال، ترتب على تدفق اللاجئين العراقيين إلى لبنان والأردن وسوريّة



الأسلاك الكهربائية في أحد أبنية النبعة، لبنان ٢٠١٤ UN-Habitat / م. فوّاز

٤٥. Bailey, Sarah (2004). "Is Legal Status Enough? Legal Status and livelihood obstacles for urban refugees." The Fletcher School, MALD Thesis.

تضحاً في أسعار الغذاء والوقود وأسعار المساكن والخدمات العامة.<sup>٥٥</sup> وقد يستمر هذا الوضع غير المنضبط لسنوات حتى بعد أن تتوقف المساعدات.<sup>٥٦</sup> إضافة إلى ذلك، يُستغلّ اللاجئون اقتصادياً من خلال انخراطهم بأعمال غير قانونية أو قد تعرّض حياتهم للخطر، فكونهم في موقع الضعيف يفرض عليهم شروطاً قاسيةً هي شائعة في لبنان اليوم.<sup>٥٧</sup> فوفقاً لمنظمة العمل الدولية (ILO)، يكسب السوريون في لبنان ٤٠٪ أقل من نظرائهم اللبنانيين، ويعمل ٨٨٪ من العمال السوريين في الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية. بالتالي، فإن القدرة التنافسية الاقتصادية تشكل مصدراً رئيسياً للتوتر والشقاق بين المجتمعات المحلية واللاجئين.

من المهم الإشارة إلى أن مكان نشوء اللاجئين يؤثر في مدى نجاحهم في العمل في كل من المحيطين الحضري أو الريفي. فاللاجئون الذين فرّوا من المناطق الحضرية ليس لديهم خبرة في الأنشطة الريفية مثل الزراعة، وأداؤهم ضعيف في هذا المجال. كما أن اللاجئين الفارين من المناطق الريفية يواجهون صعوبات للعمل في المدن لأنهم لا يملكون المهارات المطلوبة، وتراهم يعيشون في فقر مدقع. وهو سبب المغادرة الأساسي لبعض لاجئي المخيمات من أجل العمل في سياق حضري وتوفير الدخل والموارد اللازمة لأسرهم.

## ٥. دروس مستفادة من تجربة المخيمات الفلسطينية

تحت عنوان « لقد تعلمنا من تجربة المخيمات الفلسطينية...» يندرج جواب ممثلي السلطات الرسمية وهيئات المجتمع المحلي اللبنانية دحضاً لخيار استضافة اللاجئين السوريين في لبنان. إن الجدل القائم والقرارات الرسمية المتعلقة بمخيمات اللاجئين في لبنان، وخاصة فيما يتعلق بالحكومة، كانت وستبقى مرتبطة بشكل مباشر من قبل الكثيرين بالتجربة السابقة والحالية مع المخيمات الفلسطينية في لبنان، والتي يُنظر إليها من قبل الكثيرين بشكل سلبي، باعتبارها تؤدي إلى أضرار وأذى، حسب ما يزعمون.<sup>٥٨</sup>

ولما كانت الحكومة اللبنانية تعتبر، منذ فترة طويلة، مخيمات اللاجئين الفلسطينيين «بؤراً» للتطرف والعسكرة، فإن خوفها واضح من تكرار هذه الظاهرة إذا أقيمت مخيمات للاجئين السوريين في لبنان. هذا إلى جانب مسألة «العبء» الذي يتكبّده لبنان على المدى

٥٥. Crisp Jeff, Jane Janz, Jose Riera, and Shahira Samy (July 2009), *Surviving in the City – A review of UNHCR's operation for Iraqi refugees in urban areas of Jordan, Lebanon, and Syria*. UNHCR Policy Development and Evaluation service.

٥٦. Alexander, Amy (22 April 2008). "Without Refuge: Chin refugees in India and Malaysia." *Forced Migration Review*. Campbell, Elizabeth H. (2005).

٥٧. Crisp Jeff, Jane Janz, Jose Riera, and Shahira Samy (July 2009), *Surviving in the City – A review of UNHCR's operation for Iraqi refugees in urban areas of Jordan, Lebanon, and Syria*. UNHCR Policy Development and Evaluation Service.

Briant Natalie and Kennedy Andrew (2004). "Priorities of African Refugees in an Urban Setting." *Journal of Refugee Studies* 17 (4) 437-459.



الطويل، ومسألة استمرارية المعضلة التي ترخي بظلالها على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، وهي مسائل تطرق اليها المسؤولون في استجاباتهم الرسمية لأزمة اللاجئين السوريين. فالسؤال الذي يطرحه ممثلو الحكومة يدور حول الآثار المترتبة على التدفق السوري من حيث الوصول إلى سوق العمل، والخدمات الاجتماعية العامة، وخدمات الصحة العامة، والمرافق التعليمية - وهي كلها مخاوف شائعة تجاه مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. على هذا النحو، تصبح تجربة المخيمات الفلسطينية «فزاعة» إزاء مسألة إقامة مخيمات للاجئين السوريين في لبنان.



Photo © UN-HABITAT



الفصل  
03

لبنان ٢٠١٤ UN-Habitat / م. فوّاز



# خيارات المأوى في لبنان

وضعت المفوضية، بالتعاون مع الحكومة اللبنانية من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية، وبدعم من وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، استراتيجيات سنوية لقطاع المأوى، توفر نهجاً شاملاً يحدد الأهداف والمعالم الرئيسية لتأمين المأوى المناسب للاجئين. وقد قامت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بناءً على استراتيجيات قطاع المأوى السابقة، بتنفيذ خيارات المأوى البديل في جميع أنحاء لبنان، يذكر أنّ بعض هذه الخيارات كان محل نقاش، والبعض الآخر تم رفضه أو القبول به. يناقش هذا الفصل بعض هذه الخيارات بالإضافة إلى تقديم لمحة موجزة عن إستراتيجية ٢٠١٥ الأخيرة لمجال تأمين المأوى.

## أ. استراتيجية المأوى ٢٠١٥

يشترك في تنسيق استراتيجية المأوى كلّ من المفوضية ووزارة الشؤون الاجتماعية، وهي تعالج المأوى كمقدم لخدمات «الأمن، والسلامة الشخصية، والكرامة الإنسانية، والحماية من تغير المناخ، وتعزيز مقاومة سوء الصحة والمرض»<sup>٩</sup>، مع الأخذ بعين الاعتبار تعقيدات الوضع، وحجم الأزمة، وسياسة الحكومات الراضية لإقامة مخيمات. وتنص استراتيجية المأوى على أنه «لا يمكن لأي معالجة للمأوى تلبية احتياجات جميع الأسر على حساب المأوى»<sup>١٠</sup>، واستناداً إلى مسح المأوى الذي قامت به المفوضية في آذار/مارس ٢٠١٥، فإن غالبية اللاجئين، حوالي ٧٩٪ على الصعيد الوطني، يسكنون في شقق ومباني متدنية المستوى، في حين يقيم ١٨,٤٪ في مساكن عشوائية و٢,٦٪ فقط يسكنون في مراكز جماعية. من بين اللاجئين الأكثر ضعفاً، تلك الفئة التي تقيم في المخيمات غير الرسمية والمباني دون المستوى المطلوب. وتشير الإحصائيات الواردة في هذه الاستراتيجية إلى أن ٨٢٪ من النازحين يدفع بدل إيجار، وأن العديد منهم يعاني من عدم وجود ضمانات للمأوى وغياب المعلومات حول حقوق اللاجئين لجهة المأوى، بالإضافة إلى تدني عدد الخيارات للسكن بأسعار معقولة ومضمونة .

٩. UNHCR (2014, February). Inter-agency Shelter Sector Working Group – Lebanon: Shelter Strategy for 2014. <https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=4582>

١٠. Ibid.

مراكز مشتركة	مباني دون المستوى المطلوب	مخيمات غير رسمية	شقق	
٪٢٠.٦	٪٣٤.٦	٪١٨.٤	٪٤٤.٤	على مستوى الوطن
٪٣.٢	٪٣٦.٢	٪١,٢	٪٥٩,٤	لبنان - بيروت وجبل لبنان
٪٢٠.٥	٪٢٧.٣	٪٣٧,٨	٪٣٢,٤	لبنان - البقاع
٪٣.٤	٪٣٧.٣	٪١٥,٦	٪٤٣,٧	لبنان - الشمال
٪٢٠.٠	٪٤٠.٦	٪٦.٣	٪٥١.١	لبنان - الجنوب

الجدول ١ - مساكن ابواء اللاجئين المختلفة  
المصدر: مسح حول المأوى، آذار مارس ٢٠١٥، UNHCR

تسلط استراتيجيّة المأوى ٢٠١٥ الضوء على سياسة الحكومة اللبنانية الراضة إقامة مخيمات للاجئين وتصفها كتحدٍ لسياسة دعم اللاجئين. علاوة على ذلك، إن إقامة اللاجئين في المناطق الأضعف إقتصادياً في لبنان من شأنه أن يفاقم العبء على المجتمعات والبنى التحتية في هذه المناطق. ثمة تحدٍ آخر يتمثل بنقل المساحات المتاحة لتنفيذ خطط المأوى وتدني الخيارات المتاحة. إن ما يعيق الاستجابة للاحتياجات الملحة للمأوى، وفقاً للاستراتيجية، هو عدم القدرة على تأمين المأوى المؤقت على النطاق المتوسط والطويل الأمد. أضف الى ذلك التحدي المتمثل بالمخيمات غير الرسمية والعشوائية وهي مرئية أكثر وقد تجذب المزيد من الدعم والتمويل من الجهات المانحة، في حين أنه لا يقطنها سوى ١٧٪ من اللاجئين مقارنة بأكثر من ٨٠٪ يقطنون في المنشآت، منهم ٤٤,٤٪ يعيشون في ظروف ملائمة وليسوا بحاجة للمساعدة الإنسانية. كذلك، إن التقييد بالمبادئ التوجيهية والتوصيات الصادرة عن مجموعة عمل المأوى قد يكون من الأمور الصعبة إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الوكالات والتغطية الجغرافية. أضف الى ان انعدام الأمن السكني يمثل أيضاً تحدياً يقتضي معالجته خصوصاً أنه يؤثر على كل الواقع القانوني العام المتعلق بالنازحين والعلاقة بين المجتمعات المضيفة والنازحين. وأخيراً، تسلط الاستراتيجية الضوء على الحلّ المسموح بها في المخيمات غير الرسمية والتي يجب ان تقتصر على التدخلات المؤقتة مما يستدعي تكرار المساعدة ذاتها.

أخذين بعين الاعتبار النتائج المذكورة أعلاه والتحديات القائمة، تم صياغة استراتيجية المأوى ٢٠١٥ وحُدّد هدفها الرئيسي الذي يتماشى مع خطة لبنان للاستجابة للأزمة. وعليه، تركز الإستراتيجية على إعادة تأهيل المساكن وإتباع نهج متكامل لدعم المناطق المضيفة. وتولي الإستراتيجية الأولوية الى دعم المجتمعات الأكثر ضعفاً والتدخل في المناطق الأكثر اكتظاظاً وإشراك الأسواق العامة والخاصة. وقد حُدّدت الخطوط العريضة لاستراتيجية خيارات المأوى بناءً على توصيات وزارة الشؤون الاجتماعية، وتشمل:

١- إعادة تأهيل المباني غير المطابقة للمعايير المعتمدة وغير الصالحة لمقاومة العوامل المناخية.



- ٢- إعادة تأهيل المراكز الجماعية الخاصة منها والعامّة.
- ٣- تعزيز مجال الإيواء وتحسين المخيمات غير الرسميّة.
- ٤- دعم الأسر المضيفة وتقديم المساعدات الماليّة لها<sup>٦١</sup>.
- ٥- تعزيز قدرات المراكز الجماعيّة.



شقق مستأجرة يقطنها اللاجئون في منطقة عكار، لبنان ٢٠١٤ UN-Habitat / م. فوّاز

## ب. خيارات المأوى وسبل تأمين الحماية

في ظل استبعاد الحكومة اللبنانية إقامة مخيمات دائمة للاجئين السوريين، أمسى هامش التفكير في تأمين بدائل للمخيمات ضئيلاً. شملت البدائل والخطط المقترحة إعادة تأهيل مساكن اللاجئين السوريين، وفي الآونة الأخيرة، تم تشكيل وحدات إسكان غير دائمة

٦١. تشمل المساعدة النقدية على المساعدة السكنية وقسائم لشراء مواد البناء.

للاجئين «وحدات الإسكان RHU»<sup>٦٢</sup>. تعدّ مبادرة وحدات الإسكان قليلة وجديدة نسبياً، ومعظمها بدأ في العام ٢٠١٣. واستناداً الى تقديرات المفوضية حول متوسط مدة حالات اللجوء التي تمّ تحديدها بـ ١٧ عاماً، فإن وحدات الإسكان يجب أن تقدم بديلاً أكثر استدامة من الخيام المؤقتة المنتشرة في جميع أنحاء لبنان في تجمعات غير رسمية. ومع ذلك، اعتمدت الحكومة اللبنانية موقفاً صلباً ضد أي مشروع من هذا القبيل. في حين إن فكرة المخيمات غير الرسمية الصغيرة، بحسب المفوضية، لا تزال تمثل خياراً سليماً، فإن مثل هذا الخيار لا بد ان يحصل على موافقة الحكومة عليه باعتبار كل حالة على حدة.

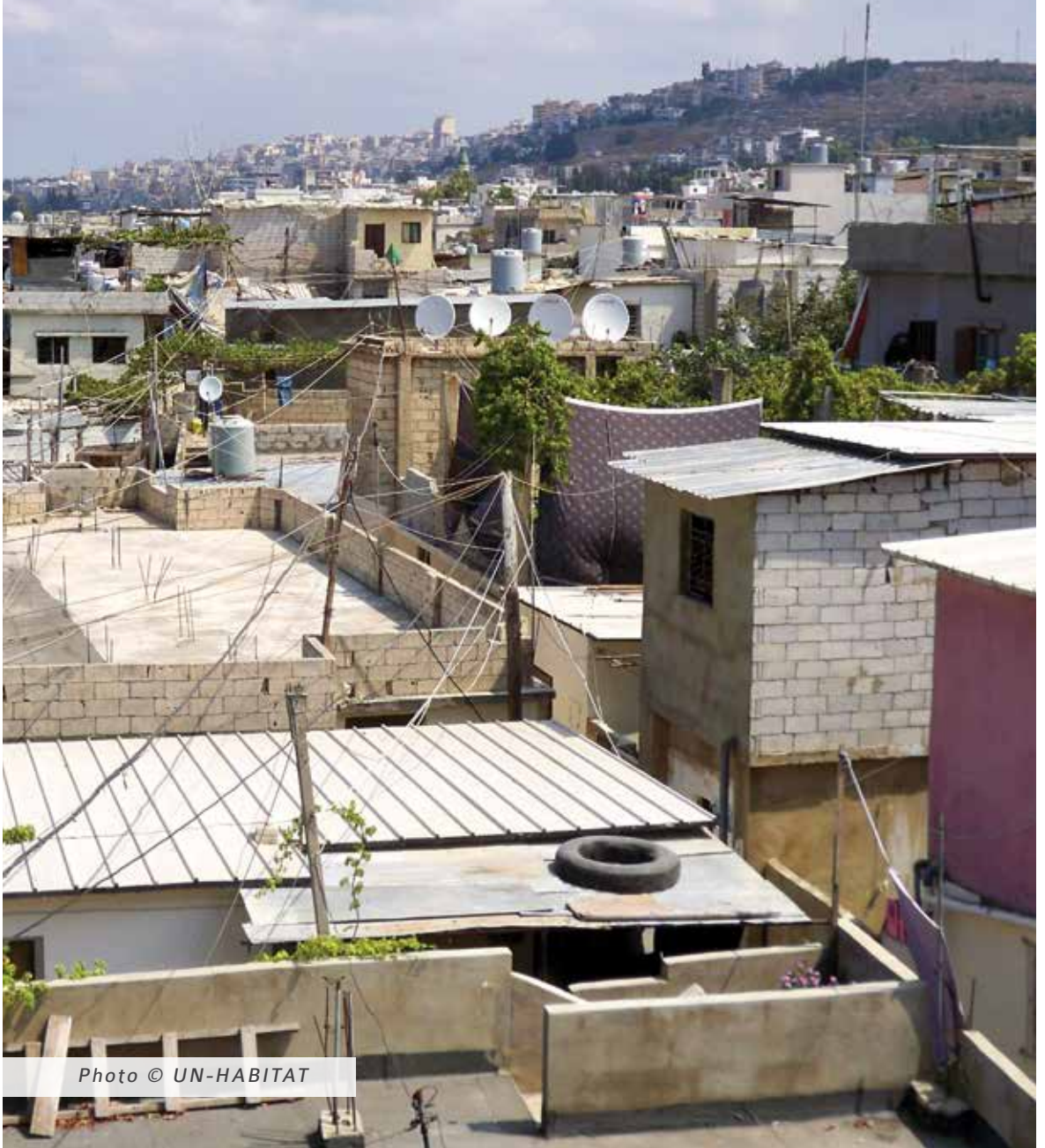
رفضت الحكومة اللبنانية العديد من المشاريع والتصاميم المتعلقة بوحدات الإسكان، بما في ذلك نموذج IKEA الذي اقترحتة المفوضية، لأنها تعتبره «تهديداً للوطن». وإن هذه الملاجئ تبدو الى حد بعيد «دائمة» ويمكن أساساً أن تشجع السوريين على البقاء في لبنان فترة أطول. علاوة على ذلك، رفضت كل من الحكومة اللبنانية والمفوضية خطة «صندوق المأوى» الذي اقترحه المجلس الدانماركي للاجئين (DRC) وذلك بسبب التكلفة الباهظة للنموذج ونظرة «الديمومة» اليه. وجاء موقف الحكومة انطلاقاً من تجربة لبنان السابقة مع اللاجئين الفلسطينيين على لسان أحد المسؤولين الذي أشار إلى أن «اللاجئين الفلسطينيين الذين كان من المفترض أن يبقوا هنا لمدة شهر في عام ١٩٤٨، أصبح الآن عددهم ٥٠٠,٠٠٠. ودخلنا في الحرب الاهلية التي إستمرت ١٥ عاماً حيث كان الفلسطينيون اللاعب الأكبر فيها». بالإضافة إلى إنطباع الإستدامة، أوضحت الحكومة اللبنانية أيضاً أن هذا السياق قد يكون له تأثير سلبي على المناطق الفقيرة حيث يتركز اللاجئون، فهو يثير مشاعر الاستياء بين أفراد المجتمع اللبناني الفقراء والمعوزين الذين يقيمون في المناطق المحرومة وبظروف سكن سيئة. ومن هذا المنطلق، رفضت الحكومة اللبنانية تقريباً كل نموذج مقترح للمأوى البديل.

إن جميع مشاريع وحدات الإسكان تخضع لموافقة الحكومة أولاً، ولكن مع تغيير الحكومات في لبنان والتشكيلات الوزارية والجمود السياسي السائد، يبدو صعباً التنبؤ بكيفية تتطور هذه المشاريع أو غيرها في لبنان. في بعض الحالات، رفضت المجتمعات المضيفة مشاريع وحدات الإسكان التي تمت الموافقة عليها أساساً من قبل الحكومة والبلديات. وهذا أمرٌ أعاق في نهاية المطاف إنشاء هذه المشاريع. يبدو أيضاً أن هناك فجوة بين درجة استقلالية البلديات لناحية إعطاء الأذن بإنشاء مشاريع وحدات الإسكان في مناطقهم بغض النظر عن موقف الوزارة. في الواقع، هناك الكثير من المشاريع تجد أسبقيةً من خلال إجراء «صفقات» مع البلديات أو أصحاب العقارات الخاصة بناءً على حوافز مالية، من دون معرفة موقف الحكومة في ما يخص هذه المشاريع.

لا بد من الإشارة الى أن هذه المشاريع الصغيرة لن تحل معظم المشكلات المتعلقة بقضايا مأوى اللاجئين في لبنان، لكنها تبدو بمثابة الخطوة الأولى نحو حل معضلة

٦٢. أنظر الملحق ٢، حول خيارات المأوى البديل في لبنان.

مأوى اللاجئين. ويمكن أن تخدم ليس فقط باعتبارها دراسة حالة لوضع المزيد من خطط المأوى والتوصيات المتعلقة بالسياسات، ولكن أيضا كمثال على الممارسات الجيدة مقارنة بالأوضاع الراهنة للمخيمات غير الرسمية والخيارات المقترحة من قبل المنظمات غير الحكومية التي يتم تنفيذها دون موافقة الحكومة. في الوقت الحالي، يبدو أن هذه البدائل تعمل على تخفيف وتلطيف مسائل عمالة اللاجئين، والتعليم، والتوترات الناشئة بين اللاجئين والدولة المضيفة. ويتجلى ذلك من خلال توظيف هؤلاء اللاجئين في مناطق سكنهم، وتوفير التعليم لهم داخل هذه المناطق، وإفادة المجتمع المضيف من خلال التبضع من أسواقه المحلية وشراء المواد الخام اللازمة لبناء هذه المساكن/ الملاجئ، بالإضافة إلى شراء المواد الغذائية وغيرها من المواد من البائعين المحليين، مما يولد شعورا بالحاجة المتبادلة بين المجتمعات المضيفة واللاجئين.



الفصل

# 04



عكار، لبنان ٢٠١٤ UN-Habitat / م. فوّاز



# الأطراف المعنية تصورات ووجهات نظر

لغرض هذا البحث، أجرى فريق البحث التابع لبرنامج UN-Habitat ومعهد عصام فارس مقابلات معمّقة وأخرى شبيهة منظمة مع عدد من المعنيين باللاجئين السوريين. وعليه، تم إجراء ما مجموعه ٢٤ مقابلة مع خمسة أكاديميين، وخمسة ممثلين عن بلديات حيث يوجد عدد كبير من اللاجئين، إضافة الى مقابلات مع عشر منظمات دولية ومنظمات غير حكومية تعمل في مجال الاستجابة للأزمة. علاوة على ذلك، عقدت نقاشات مع مجموعات عمل مركزة في مناطق لبنانية لها طابع ريفي أو مدني؛ النبعة في بيروت، ساحل الزهراني في جنوب لبنان، وبرّ الياس في البقاع. تمّ عقد جلستين في كل من المناطق المذكورة وذلك لمجموعتين مؤلفتين من ١٠ الى ١٥ مشارك: واحدة مع اللبنانيين المقيمين وأخرى مع اللاجئين والمقيمين السوريين. من ثمّ تصنيف المعلومات المستقاة من المقابلات بحسب المواضيع. بعد ذلك، قام فريق العمل بتحليل البيانات وصياغة النتائج ورفع التوصيات.

## أ. الأمن والاستقرار

تبرز مسألة السلامة والأمن عند التفكير في إقامة مخيمات رسمية تأوي النازحين السوريين. من الملاحظ، أن الباحثين الأكاديميين الذين شملتهم الدراسة لم يلتفتوا إلى مسألة أمن اللاجئين، في مقابل ممثلي البلديات وأعضاء الاتحادات البلدية الذين أكدوا، مستشهدين بالأحداث التي شهدتها عرسال على التهديد الأمني الذي قد يرافق إقامة مخيمات رسمية. ويشير هذا إلى أنّ أولوية المجتمع اللبناني تكمن في إستتباب الأمن الوطني، وهي أولوية تتقدّم على معاناة النازحين الإنسانية، في حين يهتمّ الأكاديميون بالمعاملة المحققة بحقّ اللاجئين داخل المناطق اللبنانية المضيفة.

وبحسب ممثل إحدى البلديات، تسعى بعض المجتمعات المضيفة الى الفصل بينها وبين اللاجئين تحسباً من احتمال كونهم مسلحين أو خطرين. في المقابل، يقول آخر إنه «إذا تمّ جمع السوريين في مكان واحد، أي في المخيم، قد يتسببون بتهديد أمني». إضافة إلى ذلك، أفاد ممثل بلدي آخر أنّ البلدية قد فرضت حظراً للتجوال على السوريين لمراقبة حركتهم، ومن ثمّ ضمان أمن أهالي المنطقة. على أنّ معظم المسؤولين الرسميين قد أشاروا إلى أنّ

المخيّمات الرسمية هي من أفضل الحلول لناحية ضمان سلامة المجتمعات المضيفة، شرط أن تقام في مناطق نائية ومُحكمة الرقابة في آنٍ معاً.



أطفال لاجئون في مخيم ضمن منطقة عكار، لبنان ٢٠١٤ UN-Habitat / م. فوّاز

علاوةً على ذلك، أشار العديد من المسؤولين في الحكومة ومن الممثلين عن السلطات المحلية إلى ضرورة إدارة تدفق النازحين. وأكد ممثل رفيع المستوى في وزارة الداخلية أنه، ضماناً للأمن، من اللازم مراقبة حيثيات دخول السوريين عبر الحدود السوريّة اللبنانية، وذلك من أجل خفض عدد النازحين إلى لبنان. وإدّعى أن إرتفاع عدد اللاجئين مرتبط بالزيادة العامّة في معدلات الجريمة في جميع أنحاء البلاد. وهنا، نشير إلى أنه من اللافت أنّ المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لم تثر مسألة الأمن والسلامة. ورغم أنّ المفوضية ترى ميزة إيجابية للمخيمات إذ من شأنها التخفيف من حدّة التوتر والعنف بين اللاجئين



والمجتمعات المضيفة، أعرب العديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية عن قلقها معتبرةً المخيمات مرتعاً خصباً للمتطرفين والجماعات الأصولية، لا سيما تلك التي تعمل تحت ستار تقديم الخدمات داخل المخيم. وتساءل أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية قائلاً: «ماذا إذا دخل تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» الى المخيم، وزود الرجال بالمال والسلاح للقتال؟»

أمّا خلال نقاشات مجموعات العمل المركّزة، فتبدّت مسألة الأمن والسلامة كمسألة أساسية يتعين التصدي لها. وقد رأى المشاركون من اللبنانيين والسوريين أنّ الاحتكاكات التي وقعت بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة قد رفعت منسوبي التوتر والعنف. ففي النبعة، على سبيل المثال، أكد أشخاص لبنانيون أنّ المجتمع يشعر بأنّه مهدّد من قبل الوجود السوري الساحق، وربط مباشرة بين اللاجئين وبين الجماعات المتطرفة كتنظيم داعش وجبهة النصرة. وقد تأكّد، مراراً وتكراراً، أنّ أبناء منطقة النبعة باتوا يخشون على سلامة أبنائهم وأسرههم، ملقبن اللوم على بلدية برج حمود لعدم تدخلها في النبعة. وعلى الرغم من أنّ بلدية برج حمود فرضت حظر التجوال للحد من تحركات اللاجئين السوريين، يدعي سكان المنطقة أنّ السلطات اللبنانية لم تعمل على تطبيقه أو حتّى مراقبته. أمّا اللاجئين المقيمين في النبعة، فهم يعتقدون أنّه تم التعامل معهم بشكل مجحف، وأن المجتمع اللبناني صور نفسه أنّه الضحية، في حين أنّهم ضحية الوضع الراهن، إذ إنّهم على علاقة غير جيدة مع البلدية، ما يعني غياب الحماية لهم ولأسرههم في حال تعرضهم لأعمال التحرش أو العنف. أمّا في ساحل الزهراني، فيزداد تخوّف اللاجئين السوريين من البيئية المحيطة بهم. يدعى بعض اللاجئين ممن حضروا جلسات النقاش في مجموعات العمل المركّزة أنّ هذه المسألة تزداد حدة كل يوم، الى درجة أنّ بعضهم بات يخاف المشي في الشوارع. فهم يعيشون خوفاً من المجتمع المضيف، مدعين أنّهم مهددون بالطرده من ساحل الزهراني. مع ذلك، وأشار السوريون، الذين جرت مقابلاتهم، بأنهم تحت حماية مجموعة سياسية محلية. وفي برّ الياس، ترتدي المسألة الأمنية طابعا أكثر تطرفاً بسبب قرب المنطقة من الحدود السوريّة. فنجد العديد من حالات الضرب والاعتداء والقدح المتكررة من قبل السلطات اللبنانية، خاصة عند نقاط التفتيش وعلى الحدود. وعليه، يشعر اللاجئون السوريون بالتمييز ضدّهم وبالإجحاف، وقد قال أحدهم «جنّنا الى لبنان كضحايا النزاع في سورية، والآن نحن ضحايا صراع آخر». إلى ذلك، أثارت السياسات الجديدة التي تتبعها الحكومة اللبنانية بلبله بين اللاجئين السوريين، إذ باتوا يخشون على سلامتهم بسبب حيازتهم على بطاقات تعريف (هويّات) منتهية الصلاحية، في حين لا يرغبون في العودة إلى سورية لتجديدها خوفاً من فقدان صفتهم كلاجئين.

## ب. التماسك الاجتماعي ودمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة اللبنانية

أجمع الأكاديميون الذين تمّت مقابلتهم إلى ضرورة دمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة وبخاصّة في المناطق الحضرية. وتستدعي مسألة دمج اللاجئين في المجتمع المضيف أو

عدمه، أي إنشاء مخيمات رسمية، الإجابة عن بعض التساؤلات: هل سيضمن إنشاء مخيمات للاجئين التماسك الاجتماعي من وجهة النظر اللبنانية؟ وكيف يمكن عندها تجنب تهيمش اللاجئين السوريين؟ وماذا سيكون موقع اللاجئين في المناطق الحضرية من المعادلة؟ لقد لاحظ أكاديمي لبناني مختص في التخطيط العمراني أهمية دمج اللاجئين في المجتمع وسوق العمل؛ غير أن خبير آخر أشار إلى تعذر ذلك، إذ إن «اللاجئين يريدون العودة إلى ديارهم. وهم [غالباً] ما يعتبرون أنفسهم غرباء وغير مرحّب بهم». من جهة أخرى، أكد ممثلو البلديات المتضررة من تدفق اللاجئين أن سبب تفاقم التوتر يعود إلى الاكتظاظ في بعض المناطق ذات الكثافة السكانية العالية أصلاً. وعلى وجه التحديد، أشار ممثلو البلديات إلى أن التوترات بدأت بالظهور منذ أن علم معظم سكان المجتمعات المضيفة بأن «اللاجئين السوريين لا يدفعون تكلفة الخدمات الحضرية الأساسية مثل الكهرباء والمياه». وكما ذكرنا آنفاً، يحل اللاجئون محل العمال المحليين في العديد من المجالات، وهذا ما يتسبب بتوترات بين أفراد هذين المجتمعين. ومع ذلك، أيد ممثل إحدى البلديات فكرة إلحاق اللاجئين السوريين بسوق العمل، مدعياً أنه: «ينبغي للاجئين السوريين العمل بحيث لا يكون لديهم الوقت الكافي ليتسببوا بالمشاكل». إضافة إلى ذلك، من شأن التوزيع غير العادل للمساعدات ولبرامج التنمية رفع منسوب الاحتقان، ذلك أن المجتمعات المضيفة تشعر بمزيد من التهميش من قبل الحكومة ومنظمات الإغاثة الأخرى.

وفيما يتعلق بالمسؤولين الحكوميين الذين جرت مقابلاتهم، اتفقوا جميعهم على أفضلية فصل اللاجئين عن المجتمع المضيف. وأكدوا أن معظم فئات المجتمع اللبناني لم تعد تقبل باللاجئين السوريين في محيطها، خاصة بعد الحوادث التي شهدتها عرسال خلال الأشهر القليلة الماضية. ورداً على دخول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل، أقر مسؤول كبير في الحكومة أنه يتعين وضع قيود على توظيف اللاجئين السوريين لضبط التأثير على الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، تباينت آراء ممثلي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية عن الذين يستبعدون دمج اللاجئين السوريين في المجتمع المضيف بسبب «الإختلاف في نمط الحياة»، إذ ذكروا الحاجة الملحة لدمج اللاجئين في المناطق الحضرية والتي من شأنها تعزيز شعورهم بالانتماء والراحة أثناء وجودهم في لبنان.

مرة أخرى، وبحسب السكان اللبنانيين في النبعة، وُصف السوريون بأنهم تهديد يواجه للمجتمع اللبناني، ليس فقط على الصعيد الوجودي، وإنما أيضاً على الصعيد الاقتصادي. وشكا السكان من الوجود السوري في المنطقة الذي يتسبب في العديد من المشكلات، مثل: ارتفاع أسعار الإيجارات، وزيادة التنافس على فرص العمل، وتصاعد أسعار السلع والخدمات، وعددًا من المشكلات الاجتماعية... ووفقاً لأحد الذين أجريت معهم مقابلة، أكد أن المسؤول عن ارتفاع أسعار الإيجارات هم أصحاب الأملاك لأنهم يفضلون تأجير أراضيهم/ وشققهم للسوريين الذين يدفعون أكثر، فبذلك يمكنهم تأجير الشقة الواحدة لأكثر من أسرة. المشكلات نفسها تم توصيفها أيضاً في مجموعات عمل مركزة في ساحل الزهراي. فقد اتهم السوريون بعدم دفع بدل الإيجار، بالإضافة إلى التسبب في مشكلات فيما بينهم وبين أفراد المجتمع اللبناني. وبالتالي، فإن المجتمع المضيف اللبناني غير مرتاح

لوجودهم. وقد اشتكى اللبنانيون الذين أجريت معهم المقابلات في ساحل الزهراني من أن العمال المهاجرين الذين كانوا متواجدين منذ البداية في لبنان، أي قبل اندلاع الحرب في سورية، جلبوا أسرهم الكبيرة للإقامة معهم. وبحسب السكان المحليين، ينبغي منع هؤلاء العمال المهاجرين من الحصول على المساعدات والخدمات المقدمة من قبل البلدية أو منظمات الإغاثة. من ناحية أخرى، فإن اللاجئين السوريين الذين تمت مقابلتهم في النبعة، ألقوا باللوم على المجتمع اللبناني. فالتوترات التي قد تحدث هي نتيجة استقرازان الأفراد اللبنانيين «للسوريين عندما يكتشفون جنسيتهم». ومع ذلك، فإن السوريين في ساحل الزهراني، اشتكوا من أنهم يواجهون التمييز من المجتمع المضيف حيث اعترف بعض الذين أجريت معهم المقابلات أن الرجال المحليين الذين «يريدون إخراج كل سوري موجود في المدينة»، قاموا بدهم منازلهم. على سبيل المثال، تم توزيع منشورات على نطاق واسع في ساحل الزهراني «تهدد السوريين بطردهم». من مسببات النزاع بين اللاجئين والمجتمع المضيف هي المستويات الثقافية والإجتماعية المختلفة للسوريين. أحد اللبنانيين الذين تمت مقابلتهم في ساحل الزهراني قال إنه «من الأسهل الاندماج مع السوريين الذين أتوا من المدن؛ ولكن البدو الذين أتوا من القرى، فمن الصعب جداً الاندماج معهم». وفي الوقت الذي يعتقد فيه السوريون في برّ الياس أنهم يساعدون الاقتصاد اللبناني، وأنهم لم يأتوا إلى لبنان باختيارهم بل هرباً من الحرب في سورية، يلوم اللاجئون السوريون الحكومة اللبنانية على عدم تدخلها للحد من وضعهم الصعب. وقد قال أحد اللاجئين السوريين في برّ الياس، إن الحكومة اللبنانية هي التي «قررت استضافتنا، وإذا لم تكن تريد حقاً استضافتنا، فلماذا لم تغلق الحدود منذ البداية؟ أما إذا قررت استضافتنا، فعليها إذن أن توفر لنا الغذاء، والمأوى، والأمن، والتعليم». وكان السوريون الذين تمت مقابلتهم يكررون ما معناه، «جئنا الى لبنان كضحايا النزاع في سورية، ونحن الآن ضحايا نزاع آخر».

## ج. الاقتصاد وسبل عيش اللاجئين

يعتبر معظم الأكاديميين، الذين جرت مقابلتهم، أن اللاجئين السوريين عمال ذو مهارات عالية، وخاصة في مجالات البناء والزراعة. وهكذا، ينظر إليهم على أنهم قوة منتجة يمكن أن تعود بالنفع على الاقتصاد اللبناني وليس الإضرار به كما يعتقد بعضهم حالياً. ويرى الباحثون أن هذا النوع من المنافسة بين اللاجئين والمجتمعات اللبنانية في سوق العمل له تأثير إيجابي على الاقتصاد اللبناني، بمعنى أنه يوفر المزيد من الطاقة والجهد لخلق فرص عمل إضافية. ومع ذلك، فإن الحكومة اللبنانية لا تستفيد حالياً من مهارات اللاجئين وفقاً لكثير من الأكاديميين، أضف إلى أنها وضعت بعض القيود على عملية توظيفهم. يوصف هذا العمل من قبل أكثر من شخص من الوسط الأكاديمي بأنه عمل متعمد، وذلك لحد اللاجئين الذين يواجهون ظروفاً صعبة وليس لديهم مورد رزق ثابت في لبنان، على العودة إلى سورية.

كما هو متوقع، اتفق جميع ممثلي البلديات الذين أجريت معهم مقابلات على رأي مفاده أن العمال السوريين ينافسون السكان المحليين في الوظائف التي ينبغي أن تكون خاصة

«بهم»، وتحديداً في مجالات الزراعة والبناء وغيرها من مجالات العمل كإدارة المتاجر وسائق سيارة أجرة. بالإضافة الى ذلك، يستأجر اللاجئون السوريون الأراضي الزراعية لوضع خيامهم، مما يجد من الإنتاج الزراعي. رغم أن هذه الظاهرة أمر مرغوب فيه بالنسبة الى كثير من أصحاب الأراضي الزراعية، لأنه يدرّ المزيد من الدخل من استغلال الأراضي بالمزروعات، إلا انه يترتب عليها آثار سلبية على مجمل القطاع الزراعي في لبنان. في الواقع، يعتبر التنافس على فرص العمل احد الدوافع وراء ارتفاع حدة التوتر بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في كثير من الحالات، خصوصاً أن مجتمع اللاجئين يتميز باليد العاملة الرخيصة. من ناحية أخرى، تراوحت آراء المسؤولين الحكوميين بين الذين ينظرون إلى التحاق اللاجئين في سوق العمل بإيجابية معتبرين أنه يعود بالفائدة على اللاجئين والاقتصاد الوطني في آن معاً، وبين أولئك الذين يعتقدون أن العمال السوريين يسرقون الوظائف من الشعب اللبناني ويرهقون الاقتصاد. ووفقاً لأحد كبار المسؤولين الحكوميين، لا ينبغي السماح للعمال السوريين بالعمل خارج المخيمات، إذا ما تمّ إنشائها.

من ناحية أخرى، ووفقاً لمختلف ممثلي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الذين تمّت مقابلتهم، يؤثر تدفق اللاجئين السوريين على اقتصاد المجتمعات المضيفة التي تعمل فيها، ذلك أن معظم هذه المناطق هي بالفعل مناطق فقيرة منذ زمن بعيد. علاوة على ذلك، فإن هذه المناطق تشهد ارتفاعاً في أسعار الإيجارات بسبب تدفق اللاجئين، وهذا العامل غالباً ما يكون العيب الرئيسي في الاقتصاد اللبناني. أعرب ممثل منظمة دولية تعمل في مجال اللاجئين السوريين عن قلقه بشأن هذه المسألة، مشيراً إلى أنه: «مع ١,٢ مليون لاجئٍ [سوري] تضخمت الإيجارات بشكل كبير، وكما ترون، إن سوق الإيجار ليس مرناً، لذا لن يكون لديه القدرة نفسها على استيعاب النازحين، وتأمين الطعام وغيرها من الامور. لذلك إرتفعت أسعار سوق الإيجار مما تسبب بنزوح اللبنانيين والسوريين معاً الى السكن في مخيمات غير لائقة».

أما بالنسبة لمجموعات العمل المركزة، فيفضّل اللاجئون السوريون السكن في المناطق الحضرية من أجل الانخراط في سوق العمل غير الرسمي. ولقد رفض جل اللاجئين السوريين، الذين تمّت مقابلتهم، الإقامة في المخيمات إذ غالباً ما يترافق ذلك مع تقييد حرية التنقل التي تجرّد اللاجئين حقهم في الاندماج في المدينة. في الواقع، قال أحد اللاجئين السوريين في ساحل الزهراني، «نحن نريد أن نكون في المدينة، ولدينا الحق في أن نكون جزءاً من المدينة». إلى ذلك، ذكر اللاجئون السوريون خلال المقابلات أنه ينبغي بالمجتمع اللبناني الاعتراف بأهمية اللاجئين السوريين، لأن العيد منهم من فئة المتعلمين والأثرياء الذين يساهمون في تنمية البلد إقتصادياً. من ناحية أخرى، كثيراً ما تناقش المجموعات اللبنانية الآثار السلبية للوجود السوري في لبنان نظراً للضغوط الهائلة التي يمارسها هذا الوجود على البنية التحتية. وقد استهجنّت المجموعة اللبنانية في ساحل الزهراني حلول العمال السوريين محل العمال اللبنانيين، الامر الذي يزيد من معدلات البطالة والفقر في المجتمع اللبناني.

الفصل

# 05



سهل البقاع، لبنان، كانون الثاني ٢٠١٥، (UNHCR / أ. ماك كوتيل)



# توليفة

مع اندلاع الحرب السوريّة، رحّب اللبنانيون بالعائلات النازحة في منازلهم ومدارسهم وأراضيهم. غير أنّه في غياب أيّ نهاية منظورة لأزمة اللاجئين، أخذت السلطات المحليّة، من بلديات واتحادات ترفع الصوت خوفاً من استقرار اللاجئين في لبنان واتخاذهم وطناً بديلاً لهم، مع ما يستدعيه هذا الافتراض من تداعيات على تركيبة المجتمع اللبناني الهشّة أصلاً. ومع تزايد الشعور بالتهديد وتدهور الوضع الأمني، خفّ اهتمام المجتمعات المضيفة بالبعد الإنساني للأزمة، على الرغم من أنّ المسؤولين اللبنانيين شدّدوا أنّ مسألة الأمن إنّما تعالج من نقطة دخول السوريين إلى الحدود اللبنانية/ السوريّة. أمّا مع استمرار التدفق الهائل للاجئين، فقد أصبحت المجتمعات اللبنانية أكثر وعياً للآثار الإقتصادية والاجتماعية الخطيرة المحدقة بوطنها.

يرى اللبنانيون أنّ اللاجئين السوريين قد يمسون مصدر تهديد يمسّ بالواقع الأمني المحلي. فرغم انعدام العلاقة السببيّة بين ارتفاع عدد اللاجئين في لبنان وبين زيادة معدلات الجريمة في أنحاء البلاد، سارع المسؤولون في الحكومة اللبنانية إلى إقامة رابط بين الأمرين، مستندين في ذلك إلى تجربة لبنان مع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وفي ظلّ تزايد المخاوف بشأن أمن المواطنين اللبنانيين، تزايدت القناعات في أغلب المناطق في لبنان أنّ اللاجئين يمثلون تهديداً وجودياً واقتصادياً واجتماعياً. وعلى هذا النحو، فإنّه ليس من المستغرب أنّ ثمة رغبة على المستويين الرسميّ والمحليّ تقول بـ«إبعاد اللاجئين». وما يثير الاهتمام، بل التعجّب، هو ترداد عدد من المنظمات الدولية وغير الحكومية هذا الموقف، مدّعين أنّه من غير المعقول دمج اللاجئين السوريين مع المجتمع المضيف بسبب «اختلاف في أنماط العيش» عوضاً عن الآثار السلبية التي تُفرض بشكل عام على العلاقات الاجتماعية، والسياق الأمني، واقتصادات المجتمعات المضيفة. تأتي هذه ظاهرة في تناقض صارخ مع مسار العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تربط بين المجتمعين اللبناني والسوريّ على مرّ السنين.

وقد انعكست الرغبة في «إبعاد اللاجئين» في عدد من السياسات المتبعة والقرارات الصادرة. نذكر منها حظر التجوّل الهادف إلى الحدّ من حركة المواطنين السوريين

واللاجئين في العديد من المناطق. مع ذلك، لا تعتبر المجتمعات اللبنانية أنّ إقامة مخيمات رسمية للاجئين السوريين يعدّ حلاً لمعضلة الأمن، واللاجئون أنفسهم يرفضون بوضوح أي اقتراح يقضي بإيوائهم في مخيمات. كما أنّ ممثلي البلدية واتحادات البلديات اتخذوا مواقف تلتقي مع تلك المعلنة للمنظمات الدولية وغير الحكومية، فهم يعتقدون أنّ مواطنهم سيكونون أفضل حالاً من دون إقامة مخيمات، وذلك خشية تحوّلها مرتعاً للمتطرفين والجماعات الأصولية. غير أنّ مسؤولين في الحكومة اللبنانية يرون أنّ إقامة مخيمات وفقاً للشروط التي تقضي إقامتها في مناطق بعيدة عن المجتمعات المضيفة تحت إشراف السلطات اللبنانية ومراقبتها- من شأنه أن يضمن سلامة المجتمعات المضيفة اللبنانية وأمن وسلامة اللاجئين أنفسهم، وهذا أمرٌ مقلق تم تجاهله الى حد كبير ولم يؤخذ بعين الاعتبار عند التفكير في أية خطة محتملة للمخيمات.<sup>٦٣</sup> في الواقع، إنّ أمن المجتمع المضيف اللبناني وسلامتها من أمن وسلامة مجتمع اللاجئين السوريين، ولعل هذا الربط يفسّر تنامي المعاملة التمييزية بحق اللاجئين مع تنامي منسوب التوتر بين المجتمعين.



الأوضاع الخارجية لخيّم للاجئين لبنان UN-Habitat ٢٠١٤ / م. فوّاز

نظرياً، قد تشكل إقامة مخيمات للاجئين حلاًّ مثالياً في سياقات مختلفة عن السياق اللبناني، ذلك أنّها تسهّل سبيل توفير الخدمات، وتحمي من التحديات أمام التماسك الاجتماعيّ، وتوفّر إلى حد ما الحماية والأمن لكلا المجتمعين اللاجئين والمضيف. غير أنّ حل إقامة مخيمات رسمية للاجئين لا يناسب لبنان، وذلك جرّاء التداعيات الاقتصادية

٦٣. مع ذلك، يستحق هذا الأمر مزيداً من التحليل لناحية التداعيات الأمنية للاجئين داخل المخيمات الشبه الرسمية التي يتم بناؤها عشوائياً ودون المعايير المطلوبة، كما هو الحال في عرسال التي أصبحت تشكل خطراً على حياة اللاجئين.



والاجتماعية والسياسية وكذلك الأمنية المرجحة. إلى ذلك، لقد تأخر الوقت على فتح نقاش حول إقامة مخيمات رسمية بعد مرور ما يقرب أربع سنوات على الأزمة السورية، وهذا فضلا عن المباشرة في إنشائها. لذلك ستتحوّل إقامة المخيمات الرسمية الآن أو في المستقبل القريب إلى كابوس يقضّ مضجع السلطات اللبنانية والمنظمات الدولية وغير الحكومية، إذ كيف يمكن تأمين إستمرارية المخيمات؟ وكيف يمكن الحفاظ على سبل عيش اللاجئين داخلها؟ وبما أن تدفق اللاجئين السوريين قد إنخفض بشكل ملحوظ خلال الأشهر القليلة الماضية، لم تعد هناك حاجة ملحة لإقامة مخيمات، خاصة أن النازحين قد استقروا بالفعل في شتّى أنحاء البلاد. أمّا على المستوى الاقتصادي، فلن يتحمّل لبنان عبء مخيمات إضافية على أراضيه، ذلك أن إقامتها وصيانتها عملية مكلفة جدا بالنسبة لهذا البلد. فاستنادا إلى أرقام مخيم الزعتري في الأردن، يُقدّر أن لبنان يحتاج ما بين ٣٠٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠ دولارًا في اليوم الواحد لتغطية عمليات مخيم بحجم الزعتري<sup>٦٤</sup>. ما يعني، أن من شأن المخيمات خلق عبء اقتصادي على المستوى المحلي والوطني. علاوة على ذلك، تؤكد الأرقام المتعلقة بعدد السوريين المقيمين في المخيمات غير الرسمية أن المخيمات لا تكفل حل أزمة اللجوء، فهناك حوالي ١٧٪ من اللاجئين السوريين يقيمون في مخيمات غير رسمية، في حين استقر البقية في المناطق الحضرية وحولها. وحتى لو تقرر إنشاء هذه المخيمات، لقد أظهرت تجربة اللاجئين الفلسطينيين أنه ليس من السهل ضمان استتباب الأمن فيها، ما قد يزيد احتمال تحولها إلى بؤر للأصولية والتطرف.

بناءً على ما ورد، لا توصي هذه الدراسة بإنشاء مخيمات رسمية كحل مستدام للاجئين السوريين في لبنان. وبدلاً من ذلك، توصي بإتباع نموذج ينطوي على مسارين متوازيين: أولاً، تحسين المأوى الحالية وتطويرها إلى جانب تأمين مأوى بديلة (Ghata، IKEA، وغيرها). ثانياً، دعم المجتمعات اللبنانية الأكثر فقراً، وتحديدًا في المناطق المتضررة من الزوح السوري الكثيف ومن المخيمات غير الرسمية المشيئة على أراضيها. ويشمل تحسين مساكن اللاجئين إعادة تأهيل المباني وترميم المساحات السكنية وتحسين ظروفهم المعيشية، خاصة أن أغلب اللاجئين يقيمون في المباني والمنشآت المتهاكلة وغير المكتملة في المناطق الحضرية. إضافة إلى ذلك، ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على النموذج المقترح، فقوننة هذه العملية لا تحمي المالك واللاجئ من إجراءات غير منصفة كالزيادة في بدل الإيجارات أو التعسّف والطرْد فحسب، بل تمنع أيضاً تولّد إشكالات قانونية تتطلب البتّ العاجل فيها. أمّا فيما يتعلق بتحسين المخيمات غير الرسمية التي تحوي حالياً نحو ١٧٪ من اللاجئين السوريين، فإن الاستراتيجية المقترحة تستجيب للظروف الخاصة بالوضع اللبناني، وتلبي في الآن نفسه الحاجة إلى حلول مستدامة فيما يتعلق بتأمين المأوى اللائق. ولما كانت الحكومة اللبنانية لا تسمح للاجئين باستخدام أيّ مواد بناء سمّتها الإستدامة، مثل الحديد والخرسانة، فإن النهوض بالمخيمات غير

٦٤. ويشمل هذا المبلغ تكاليف التشغيل ويستثنى التكاليف اللازمة لمساعدة اللاجئين. وجاء هذا التوقع على أساس التكاليف التشغيلية لمخيم الزعتري، على النحو المبين في تقرير معهد الإسكان الميسر (٢٠١٤): «الزعتري، مدينة فورية».

الرسمية عن طريق تحسينات صغيرة، لن يمثل انتهاكاً لشروط الدولة اللبنانية. فمثلاً، سيكون مفيداً إنشاء شبكة صرف صحي لكل من اللاجئين وأفراد المجتمع المحلي الذين سيستخدمون هذه الشبكة بعد عودة اللاجئين إلى وطنهم. وختاماً، عند مقارنة التكاليف المترتبة على إقامة المخيمات الرسمية وإدارتها وصيانتها مع النموذج المقترح، نرى أنّ الأخير أكثر فعالية وأقل تكلفة.



# الفصل 06

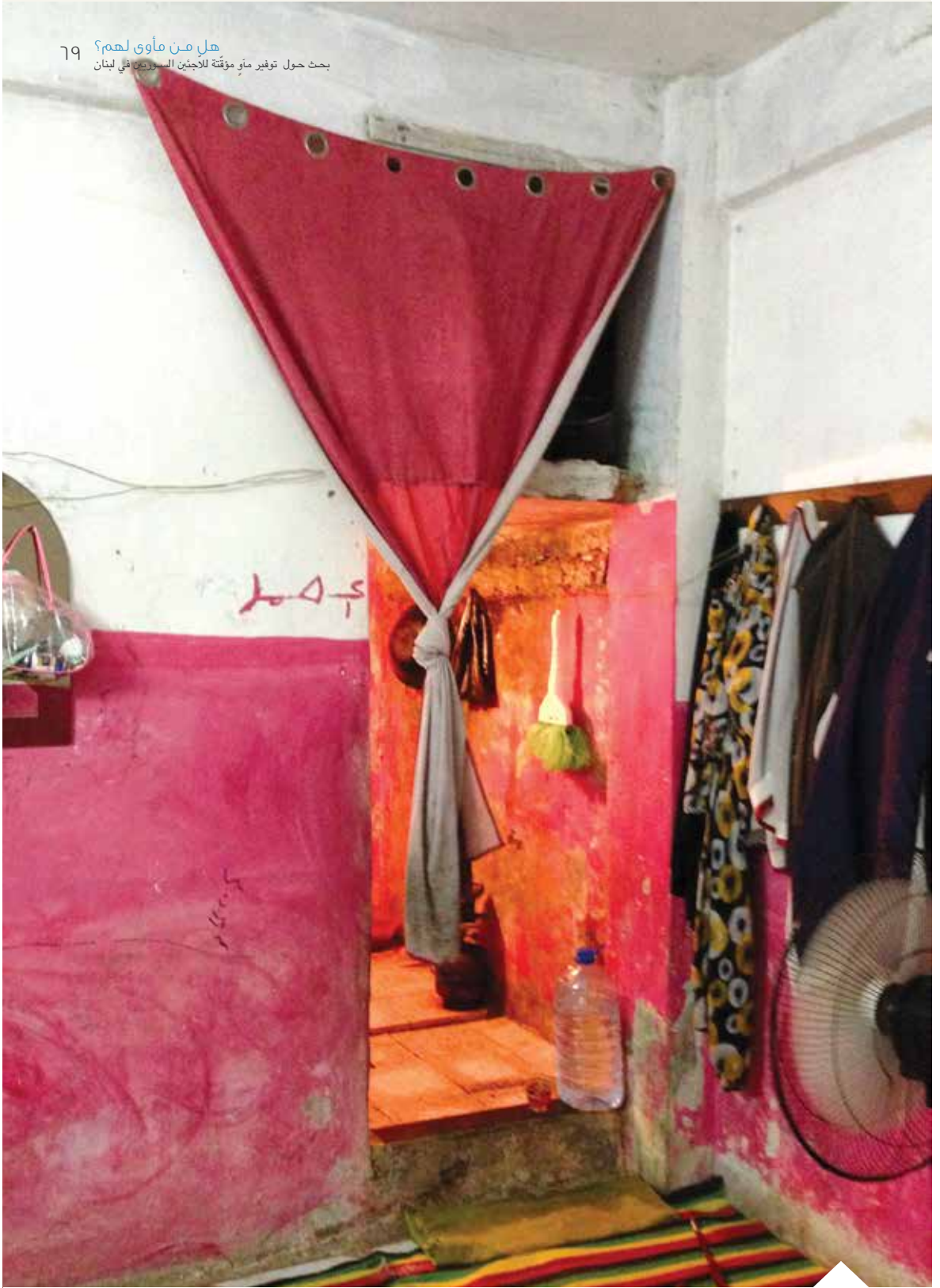
الأوضاع الخارجية لخيم للاجئين لبنان ٢٠١٤ / UN-Habitat / م. فوّاز



## خاتمة

تظهر المحاولات والنقاشات القائمة لمعالجة أزمة اللاجئين السوريين في لبنان ضرورة تدارس السياق المحلي عند تبني أي استجابة للأزمة، وقبل اقتراح حلول لن يطال أثرها اللاجئين فحسب، بل سيمتد إلى المجال الإقتصادي والمجتمعي والسياسي للبلد المضيف.

لغاية الآن لم يباشر لبنان بتشبيد مخيمات رسمية للاجئين، في حين استقرّوا في شتّى المناطق متّخذين أنواع مختلفة، وفي أحيان كثيرة غير ملائمة، من المساكن. ويتطلب هذا الوضع صياغة رؤية وطنية شاملة تعالج أزمة اللاجئين بحيث ينبثق عنها خطة استجابة إنسانية واضحة المعالم تعتمد على السلطات المحلية والمنظمات الدولية على حدّ سواء. يؤكد هذا التقرير أهمية التريث والتفكير في سبيل اعتماد حلّ يدعم اللاجئين، وفي الآن نفسه يدعم المجتمعات اللبنانية المضيفة التي ما تزال تغيث النازحين وهي رازحة تحت وطأة الأزمة.



# الملحقات

## الملحق ا:

### تجربة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

#### ا. بناء مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

بعد إنشاء دولة إسرائيل وتدفق اللاجئين الفلسطينيين الى لبنان، انتشر اللاجئون في أنحاء البلاد وسكنوا الخيم والملاجئ المؤقتة. وقد استجابت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لهذه الأزمة، فباشرت ببناء ملاجئ اصبحت فيما مخيمات رسمية. وتتميز المخيمات الرسمية عن غير الرسمية في كون المخيم الرسمي تتم ادارته من قبل وكالة الأونروا، ويديره مسؤول المخيم، وتتوفر فيه خدمات الصرف الصحي وخدمات أخرى بيئية تقدمها الوكالة.<sup>١٥</sup> ولقد نجح أول مدير للأونروا في العام ١٩٥٠ في توفير أفضل الخدمات، وهو ما اعتبر ميزة إيجابية لإنشاء المخيمات، في حين اقتصرت المساوىء على الازدحام والمعيشة غير المريحة. وكانت خطة المأوى للأونروا تقضي ببناء الملاجئ على قطع أرض بمتوسط مساحة ٧.٥ / ١٤ م؛ غير أن اللاجئين قاموا بتشييد الأبنية وغيروا المخيمات والملاجئ من خلال أعمال البناء اليومية، ما تسبب باكتظاظ سكاني وبفقدان سيطرة الوكالة على المخيمات. وفي السنوات التالية، أنشئت تدريجياً المخيمات الفلسطينية في جميع أنحاء لبنان. فتم تشييد اثني عشر مخيماً رسمياً، وهي منتشرة من الشمال إلى الجنوب، ويقوم فيها حوالي ٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني. وما زال الفلسطينيون يقيمون في هذه المخيمات حتى يومنا هذا، على الرغم من أن مخيمات الأونروا قد أقيمت عندها لاستيعاب حالة الطوارئ الى حين التوصل الى حل سياسي لهذه المسألة.

#### ب. تنظيم المخيمات

من الخصائص الرئيسة للمخيمات الفلسطينية أنها عالم سياسي قائم بحد ذاته تسوده الفوضى. فكل مخيم له هيئته الإدارية الخاصة التي تتكوّن من لجان تمثيلية عن كل حي

<sup>١٥</sup> Berg KG (2013), "From Chaos to order and back – the construction of UNRWA shelters and camps, 1950-70", in Hanafi S & Takkenberg L (Ed.), "UNRWA and Palestinian refugees: From relief and works to human development (pp. 129-141). Routledge Studies on the Arab-Israeli Conflict

سكني. في حين تتألف اللجنة التمثيلية من أعضاء متعلمين يتحدثون بالنيابة عن سكان الحي. ومع ذلك، فإن الحكم غير فعال بسبب التحيزات العميقة الموجودة داخل المخيمات الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى بروز "تحكم اللجان". يمكننا أن نفهم تحكم اللجان على أنه مجموعة من القواعد والقوانين والممارسات التي توطر كل فصيل من المخيمات. وقد عمق تحكم اللجان الفجوات القائمة بين مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، الذي يعاني فعلاً من التمييز ضده، وبين المجتمع اللبناني. هذا بينما شجع أسلوب الأمن اللبناني القمعي وغياب سلطة فلسطينية مركزية من تحكم اللجان التي تعاني من نقص في الموارد، ما يعني أن أداء وظيفتها كقائم بأعمال البلديات هو امر متعذر عليها.

### ٣. الأزمات الأمنية والاشتباكات

لعل استمرار الفوضى السياسيّة داخل المخيمات الفلسطينية، هو ما يستدرج الأحداث الأمنية التي يعاني منها الفلسطينيون يومياً. فلقد باتت المخيمات الفلسطينية تعرف باسم "الجزر الأمنية"، وهو مصطلح صيغ لوصف حالة انعدام الأمن وخرق القانون السائدتين داخل المخيمات. كما أنّ هناك من لُقّب المخيمات بـ"الدول الاستثنائية" لتعذر إنفاذ القانون اللبناني فيها<sup>٦٦</sup>، ولأنّ القوى الأمنية اللبنانية ترفض التعامل مع القضايا الأمنية الواقعة داخل المخيمات. وقد يكون هذا من بين الأمور التي أدت إلى تفاقم النزاع في مخيم نهر البارد في العام ٢٠٠٧. في الواقع، إن صعود الحركات الإسلامية داخل المخيمات سببه مجموعة مستقيدة من وضع "الجزيرة الأمنية"، الذي يعتبر المكان الأمثل للهرب من قبضة الحكومة اللبنانية، مما أدى إلى مأزق أمني في المخيمات الفلسطينية. تنشأ توترات أمنية أخرى داخل المخيمات نتيجة خلافات عائلية وأخرى فيما بين القرى، وهي خلافات حُملت من فلسطين الى داخل المخيم، وهذا يظهر مدى انغلاق المجتمع الفلسطيني ليشكّل دولة خاصة به. في الواقع، يعتقد اللاجئون الفلسطينيون أن انعدام الأمن ينبع في معظمه من نزوح اللاجئين من مخيم إلى آخر وأيضاً بسبب الاكتظاظ السكاني داخل المخيمات.<sup>٦٧</sup>

### ٤. عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل المخيمات

يعاني معظم اللاجئين الفلسطينيين المقيمين داخل المخيمات في لبنان من العوز، ولعلّ هذه الظاهرة تتصلّ ببنية المخيمات نفسها؛ فالمخيمات في لبنان هي أماكن مغلقة وصغيرة نسبياً مقارنة بالكثافة السكانية العالية داخلها، ما يخفّض إمكانية الوصول إليها/ والخروج منها لأسباب أمنية وغيرها، كما يقلص احتمالات إيجاد فرص عمل أو إقامة مشاريع تجارية صغيرة حتّى داخل المخيم. وعلى العكس من ذلك، تتألف المخيمات الفلسطينية في الأردن وسوريّة من مساحات مفتوحة، ومعدل الفقر في هذه المخيمات هو

٦٦. Suleiman, J (1999), "The Current Political Organizational, and security situation in the Palestinian refugee camps of Lebanon" *Journal of Palestine Studies*, xxix, no. 1.

٦٧. Hanafi, S (2010), "Governing Palestinian Refugee Camps in the Arab East: Governmentalities in Search of Legitimacy" Working Paper Series no. 1, Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs, AUB.



أقل نسبياً<sup>٦٨</sup> وتقتصر المخيمات المغلقة على مساحة معينة، لذا، فإن زيادة نسبة السكان اللاجئين عادة ما ينتج عنها الاكتظاظ في تلك المخيمات. وبالتالي فإن هيكل وبناء المخيمات هو عامل مهم، وينبغي دائماً أن يؤخذ بعين الاعتبار في ما يتعلق بسبل معيشة اللاجئين. كذلك، إن معظم المخيمات في لبنان تفتقر إلى المساحات الخضراء والأماكن العامة، مما يقلل من مستوى التماسك الاجتماعي. وهذا يمكن أن يكون له تأثير على الحالة النفسية وعلى رفاهية اللاجئين الفلسطينيين الذين أُجبروا على العيش في أماكن ضيقة وغير صحية. إن تحليل هذه النتائج قد يساعد على الاعتراف بالعيوب البنيوية للمخيمات، أو حتى بلورة حلول أفضل، سواء تمحورت حول المخيم أو خارجه.

## هـ. اللاجئون الفلسطينيون الوافدون من سورية

أدت الأزمة السورية الأخيرة إلى تفاقم الوضع داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان. ومع تزايد الاشتباكات داخل سورية، فرّ العديد من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات في سورية (مخيم اليرموك) إلى لبنان حيث وجدوا مأوى لهم داخل المخيمات الفلسطينية القائمة. وقد أظهر تقرير صادر عن المساعدة الأميركية للاجئين في الشرق الأدنى (أنيرا) بشأن اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية أن ما يقرب من ٨٥٪ من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيم اليرموك قد فروا من الحرب في دمشق<sup>٦٩</sup> إن وكالة (الأونروا) - وليس (المفوضية) - هي المسؤولة عن تقديم الخدمات والمساعدات لهؤلاء اللاجئين. في شباط/فبراير ٢٠١٤، تم تسجيل نحو ٥١,٨٠٠ لاجئاً فلسطينياً مع الأونروا. لكن مصادر أخرى تشير إلى أن أكثر من ٧٠,٠٠٠ لاجئاً فروا إلى لبنان، مشيراً إلى أن ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ لاجئاً لم يتم تسجيلهم بعد لدى الأونروا. وكانت الأونروا قد بذلت قدراً كبيراً من الجهد في محاولة لدمج اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية في المخيمات الفلسطينية في لبنان. نحو ٥١٪ منهم يقيمون فعلاً في المخيمات الفلسطينية، والعدد الأكبر منهم يقيم في مخيم عين الحلوة في صيدا. وكان لتدفق اللاجئين إلى مخيمات مكتظة نتائج عدة، سيما في مجالات نظم شبكات المياه والصرف الصحي وتصريف المياه<sup>٧٠</sup> ولكن، حتى مع مساعدة الأونروا، يعيش اللاجئون الفلسطينيون الوافدون من سورية في ظروف بائسة، أصعب حتى من ظروف اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات في لبنان. أضف إلى ان وضعهم القانوني في لبنان مزعج؛ فهم محرومون من العمل أو من تملك منزل. وبحسب الأرقام التي اوردتها أنيرا في دراستها، أكثر من ٩٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين من سورية عاطلون عن العمل. مما يجعل من البقاء على قيد الحياة أمراً صعب للغاية بالنسبة للعائلات التي لا تستطيع توفير

٦٨. Hanafi S & Long T (2010), "Governance, Governmentalities, and the State of Exception in the Palestinian Refugee Camps of Lebanon" *Journal of Refugee Studies*, 23(2), 134-159.

٦٩. ANERA (2013), "Palestinian Refugees from Syria in Lebanon", ANERA reports on the ground in the Middle East, Volume 4.

٧٠. UNRWA (2014), "UNRWA's response and services to Palestine refugees from Syria (PRS) in Lebanon", Bi-weekly briefing, Issue 30.

الغذاء والرعاية لأطفالها وأفرادها . في حين تحاول الأونروا جاهدة توفير الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين النازحين من سورية، فمن الواضح أنّ وضعهم لن يتحسن، وهذا أمر خطير لما له من تداعيات واسعة النطاق على سبل العيش داخل المخيمات وارتفاع منسوب التوتر والاشتباكات والقتل.

## الملحق ا:

### مشاريع المأوى البديل في لبنان

#### ا. أبرز مشروعات المأوى البديل

IKEA

في أوائل عام ٢٠١٣، وضعت مؤسسة ايكيا تصميم المأوى النموذجي بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقد اعتمدته المفوضية كخطة مستقبلية ممكنة واسعة النطاق ليحل محل خيام اللاجئين والمخيمات غير الرسمية المؤلفة من الخيم. إن عمر الإستخدام المتوقع لهذه الوحدات السكنية المحددة هو ١٨ شهراً دون صيانة في المناخات المعتدلة، ويصل إلى ٣٦ شهراً مع الصيانة الأساسية. هذه الوحدة-المأوى- يمكن تجميعها بسهولة دون الحاجة إلى أي أدوات خارجية. علاوة على ذلك، لا تتطلب عملية التجميع أي مهارات في مجال البناء. ويُقترح بأن تقوم مجموعة من خمسة لاجئين دون أي خلفية في مجال البناء بتشييدها خلال فترة زمنية تتراوح بين ٤ الى ٦ ساعات. يمكن فيما بعد تفكيك وحدة المأوى ونقلها الى مكان آخر في أي وقت، وهكذا يمكن للاجئ فكها ونقلها عند عودته الى وطنه - وبالتالي إزالة أي مظاهر للديمومة. توفر هذه الوحدة الكهرباء من خلال لوحة الطاقة الشمسية التي تعكس ٧٠٪ من الحرارة الخارجية خلال النهار، وفي الليل تدفئ الوحدة. وعلى الرغم من أن هذا التصميم للمأوى الخاص يلي جميع الاحتياجات بالشروط المطلوبة، ففي حزيران/يونيو ٢٠١٣، رفضت الحكومة اللبنانية المشروع المقترح، مدعية أنه يتسم بالديمومة. تلقى المشروع انتقادات واسعة، على الرغم من قابليته للبقاء، وتكلفته الرخيصة نسبياً بسعر ١٠٠٠ \$ لوحدة-المأوى. واعتُبر أنه لا يعود بالفائدة على المجتمع المضيف، ذلك لأن مواد البناء سويدية الصنع وليست محلية، وأن تصنيع مجموعة المأوى البديل سوف تكون في الخارج وتشحن الى لبنان. هذا بالإضافة الى أن الكثيرين رأوا أن التصميم الموضوع لهذا المأوى غير قابل للتكيف مع حاجات خاصة وشخصية للاجئ بطريقة تعكس ميوله أو هويته، مما يحول دون شعور اللاجئ في نهاية المطاف بأن هذه الوحدة هي «وطنه». ومع ذلك، بعد بضعة أشهر، في كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٣، وافقت الحكومة اللبنانية على اقتراح المفوضية لاختبار عدد قليل من وحدات المأوى للاجئ IKEA في لبنان للحصول على ردود الفعل من قبل اللاجئين، بعد ان ساد أخيراً الاقتناع بأن الوحدة-المأوى يمكن أن تتحول إلى مأوى دائم. ومع ذلك، وفقاً لمسؤول في المفوضية، تم تأجيل اختبار المأوى IKEA الى حين التوصل إلى اتفاق بين الحكومة، والسلطات المحلية، والمجتمعات المحلية.

Ghata

في عام ٢٠١٣، عمل مركز العمل المدني وخدمة المجتمع التابع للجامعة الأميركية في بيروت (CCECS) على مشروع لتقديم نوع مختلف من المأوى البديل RHU، وسمي بـ «غطا» «Ghata» أو «الغطاء» باللغة العربية. في أوائل عام ٢٠١٤، تمت الموافقة على المشروع من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، ودخل قيد التنفيذ في صيدا. Ghata هو

المأوى ٥ × ٥ متر مربع، بني بسهولة في حوالي عشر ساعات وتم تفكيكه بسهولة في غضون ساعتين من قبل اثنين فقط من العمال اللاجئين، بمهارات قليلة. تم تزويد المأوى بألواح شمسية لتوفير الكهرباء لتجنب اعتماد مثل هذه المخيمات على شركة كهرباء لبنان والحد من الضغط على قطاع الخدمات العامة اللبناني. الهيكل هو مرن جدا في الحجم والشكل، ويمكن تغيير شكله بسهولة وتوسيعه وفقا للاستخدام أو الاحتياجات - على سبيل المثال، يمكن لـ «غطا» استيعاب واستضافة الطلاب اللاجئين في فصل دراسي أو يمكن تحويله إلى مطبخ للاجئين. وخلافا لنموذج IKEA، يمكن وضع بنية لتلبية أذواق اللاجئين، وبالتالي حمل هوية الأسرة المقيمة فيه. ومثل مشروع IKEA، يمكن تفكيك Ghata مع الأسرة اللاجئة الى سورية بعد انتهاء الصراع.

الأهم من ذلك، تم تصميم Ghata مع مراعاة الأنظمة اللبنانية التي تحظر مساكن دائمة للاجئين. لذا يمكن وضعه من دون قاعدة صلبة، وبالتالي فهو يلي القوانين والمتطلبات اللبنانية. زار وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الاعمال وائل أبو فاعور نموذج «غطا» في أوائل ٢٠١٤، وذكر أنه بناءً للتصميم الموضوع، يمكن اعتماده كنموذج رسمي من قبل الحكومة اللبنانية مستقبلا. تجدر الإشارة الى أنه، حتى تاريخه، تمت الموافقة على Ghata لاستخدامه كمرقق تعليمي للاجئين، وليس كخيار المأوى البديل: ولكن هناك نموذج واحد فقط لـ Ghata يُستخدم حالياً كملجأ للاجئين في لبنان كله.

## الإغاثة الإنسانية الدولية (IRD)

الإغاثة الإنسانية الدولية (ERESAL) هي منظمة غير حكومية سورية متخصصة في تلبية احتياجات اللاجئين السوريين في المنطقة. جزء من برنامج المساعدات الأخير تضمّن تصميم مبتكر لبناء ملاجئ جاهزة من المعدن والألياف (فايبر) في عرسال كبديل للمخيمات الرسمية القائمة حالياً. على غرار نموذجي ايكا وغطا، يمكن تفكيك هذه الملاجئ بسهولة ونقلها إلى سورية من قبل اللاجئين لدى عودتهم. والملاجئ ذات حجم جيد نسبياً، ٦ × ٣ متر مربع ويشتمل على حمام ومطبخ صغير ويستوعب خمسة اشخاص. هذا المشروع هو قيد الإنشاء في الوقت الحالي في عرسال، ويستخدم السوق المحلي لعرسال للحصول على متطلبات البناء. الأهم من ذلك، يستخدم هذا المشروع اللاجئين السوريين لبناء الوحدات السكنية. على هذا النحو، فهو يفيد كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة على السواء، مما يقلل من احتمال أي توتر. تم تصميم منطقة المجمع التي يجري بناؤها لإشراك المرافق العامة بوحدة اللاجئين المقيمين مثل المدرسة، والعيادة، ومركز التنمية والمسجد. وبما أنه لا يزال مشروعاً قيد التنفيذ لا يوجد ردود فعل من قبل اللاجئين الذين استقروا في منطقة المجمع؛ غير ان التصميم نفسه تم وضعه بناءً لتوصيات من اللاجئين السوريين في مستوطنات أخرى، واستناداً لدراسات حول هذه المخيمات غير الرسمية. ويهدف المشروع أيضاً إلى توظيف عضو واحد على الأقل من كل أسرة مقيمة لاجئة، سواء في عياداته ومدارسه، أو في أي من مرافق الخدمات في منطقة المجمع، مما يسهم بالتالي في خلق إحساس بالانتماء

للمجتمع والاستقلال في المنطقة. وأخيراً، تم بناء المأوى من طبقة من الحصى من دون قاعدة ملموسة للابتعاد عن صبغة الديمومة، ومن المتوقع أن يستمر مدى الحياة. حصل هذا المشروع على موافقة بلدية عرسال لبنائه، ولكن لا يُعرف أين تقف الحكومة من هذا المشروع لأن دورها كان ضئيلاً على أرض الواقع. وهذا الأمر يزيد من ارتباك المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المأوى بشكل عام في لبنان خصوصاً فيما يتعلق بتصوّر الحكومة وتعريفها لما هو دائم.

## ب. مشاريع أخرى

### المجلس الدنماركي للاجئين (DRC)

الى جانب إعادة تأهيل المباني لتحويلها إلى مساكن للاجئين، بدأ المجلس الدنماركي للاجئين DRC ببناء ملاجئ صندوقية في عكار والبقاع منذ عام ٢٠١٢. إلا ان المشروع أُغلق في حزيران/يونيو ٢٠١٣ بسبب النقص في التمويل، الى جانب استياء الحكومة اللبنانية من "السمة الدائمة" لهذه الملاجئ.

قام المجلس الدنماركي ببناء الملاجئ الصندوقية بقياس ٥٥× متر مربع على الأراضي والعقارات المملوكة من القطاع الخاص، ووفقاً لإتفاق يقضي بأن يبقى أصحاب الأراضي اللبنانيين على الملاجئ بعد انتهاء مدة العقد لفترة سنتين يُسمح خلالها للاجئين السوريين السكن فيها. تم استخدام ألواح عازلة مقاومة للحرارة والبرودة. لم يشمل التصميم حمام أو مطبخ، وبالتالي اضطر اللاجئون إلى تقاسم المرافق المجتمعية مع أصحاب الملك. تم إنشاء الصناديق من قبل اللاجئين أنفسهم بمساعدة المجلس الدنماركي لإعطاء اللاجئين الشعور بالارتباط والشاركة. وقد حظي المشروع على ردود فعل ايجابية من المجتمعات المضيفة اللبنانية، وكذلك من قبل اللاجئين السوريين الذين رأوا أن هذه الوحدات قدمت لعائلاتهم الخصوصية التي ينشدهونها.

في صيف عام ٢٠١٤، أكد المجلس الدنماركي انه في شهر ايار/ مايو ٢٠١٤، انقلبت وزارة الشؤون الاجتماعية على قرارها بوقف المشروع وسمحت للمجلس الدنماركي المضي قدماً في مشروع المأوى-الصندوق ولكن مع قليل من التعديل لتغيير حجم الصندوق (أصبح الآن ٤٤×)، كما طلبت الوزارة تقليص التكلفة وعدد الملاجئ في المستوطنة. حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، ما زال المأوى «الجديد» في مرحلة التصميم.

### المجلس النرويجي للاجئين (NRC)

الى جانب المشروع القائم لإصلاح المباني غير المكتملة المملوكة من قبل لبنانيين لإيواء اللاجئين السوريين فيها لمدة سنة واحدة، واجه المجلس النرويجي للاجئين NRC بعض العقبات في الحصول على موافقة الحكومة اللبنانية على خطة المأوى المؤقت للاجئين. وكان المجلس النرويجي يسعى لتنفيذ إحدى خطته بشأن المأوى البديل المتمثلة بتصميم غطاء

ناعم لين الملمس، وهو عبارة عن وحدة سكنية معقودة معاً بهيكلية بيت زجاج صلب مغطى بطبقة من المواد العازلة البلاستيكية وبغطاء من البلاستيك. يمكن نصب هيكل المأوى على قاعدة خرسانية أو قاعدة مصنوعة من البلاستيك والحصى، ويوفر إمكانية الابتعاد عن أي مظهر من مظاهر الملاجئ الدائمة. لكن رفض هذه الخطة تركت المجلس النرويجي مرتبكاً حول تعريف الحكومة اللبنانية لتعبير «الدائم». قال مدير برنامج المأوى في المجلس النرويجي: «لم نكن أبداً متأكدين ما هي نقطة الخلاف، هل كانت بسبب إحتواء المأوى على إطار معدني صلب أو بسبب ترسيخه في الأرض مثلما جرت العادة. ومع ذلك، وافقت وزارة الشؤون الاجتماعية رسمياً على مشروع تصميم المأوى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأعيد العمل بالمشروع. استثمر المجلس النرويجي في ٦٠٠ وحدة (مخزونة في لبنان) على أن يستخدم بعضاً من هذه الوحدات المصممة على شكل «آ» كمنطقة مجتمعية مشتركة في مستوطنات غير رسمية. إن المأوى المصمم على شكل «آ» بمساحة ٤.٥٥ متر مربع مصنوع من كتلة خرسانية مغطاة بحصيرة، وبإمكانه إيواء عائلة مكونة من ستة افراد (أو سبعة، مع طفل رضيع).

### «إهتمام عبر العالم» Concern Worldwide (عكار)

في محاولة لمعالجة موقف الحكومة اللبنانية إزاء معضلة المأوى، قامت جمعية «إهتمام عبر العالم» بتطوير نموذج لمأوى من خلال تحويل مزارع الدجاج الكبيرة إلى منازل لعائلات متعددة، حيث سيتقاضى أصحاب هذه المزارع نحو ٥٠٠ دولار شهرياً على مدى ثلاث سنوات مقابل استضافة اللاجئين السوريين. تتعامل جمعية «إهتمام عبر العالم» بالتعاون مع المجلس الهولندي للاجئين DRC مع شركات متخصصة لتطهير مزارع الدجاج قبل البدء بإعادة التأهيل، بالإضافة إلى تحويل المباني إلى شقق صغيرة مع مطابخ مشتركة. وقد اعتبر مدير «إهتمام عبر العالم» هذه الفكرة بأنها «مجرد انعكاس لحالنا مع الحكومة». ومع ذلك، ترى المفوضية في هذه الشقق خيارات صالحة لزيادة قدرة المراكز الجماعية على استضافة اللاجئين.



يسعى هذا البحث إلى المساهمة في النقاش حول السياسات العامة المتعلقة بإقامة مخيمات للاجئين السوريين في لبنان.

ويأتي هذا التقرير إستجابة للحاجة الملحة للمزيد من البحث والتحليل في هذه القضية، حيث يتناول التحديات الناجمة عن تأمين مأوى للاجئين السوريين في لبنان واستضافتهم وضمان سلامتهم.

ويوضح التقرير أنه لا يمكن فهم معضلة تأمين مأوى مناسب للاجئين السوريين، من دون فهم الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وتلك المرتبطة بالحوكمة ضمن سياقها اللبناني.

يقدم التقرير توصيات من أجل إتخاذ قرارات رشيدة وتطوير سياسات فعالة يمكن تطبيقها في لبنان من قبل عدد كبير من الجهات المعنية والفعالة بقضايا اللاجئين، مثل السلطات المحلية والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وذلك استناداً إلى الأدلة التي تم جمعها عبر مراجعة موسعة للمواد والمراجع المتوفرة ومن خلال العمل الميداني والمقابلات وحلقات النقاش التي أجريت في لبنان.

ISBN 978-9953-586-25-0



9 789953 586250 >